أثَرُ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَدقِيقِ الخَارِجيّ: دَلِيلٌ مِنَ الأردُنّ

جعفر سليمان أبو يحي، علي عبدالقادر الذنيبات*

ملخص

هَدَفَتْ هذِهِ الدِّرَاسَةُ إِلَى مَعرِفَةِ أَثَرِ هَيكَلِ المُلكيَّة فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ لِلشَّرِكَاتِ المُسَاهِمَةِ العَامَّةِ المُدرَجَةِ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيِّ. وَلِقِيَاسِ هَيكَل المُلكيَّةِ استَخدَمَتِ الدِّرَاسَةُ أربَعَة مُتَغَيِّرَاتٍ تَتَضَمَّنُ المُلكِيَّةَ الأجنَبِيَّةَ والمُلكِيَّةَ المُؤَسَّسِيَّةَ وَالمُلكِيَّةَ الإدَارِيَّةَ والمُلكِيَّةَ المُرَكَّزَة. طبَّقَتْ هذِهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى عَيِّنَةٍ مُكَوَّنَةٍ مِن (86) شَرِكَةً مُدرَجَةً فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيِّ في القِطَاعَينِ الصِّنَاعِيِّ وَالخَدَمِيّ خِلَالَ الفَترَةِ مِن عَامِ (2010) وَلِغَايَةِ عَامِ (2014). تكونت عينة الدراسة من 43 شركة من القطاع الصناعي و43 شركة من القطاع الخدمي، وَقَد بَلَغَتْ المُشَاهَدَاتُ النِّهَائِيَّةُ (424) مُشَاهَدَة، وَتم استِخدَام أنمُوذَجِ الانحِدَارِ المُتَعَدِّدِ لتحليل بيانات الدراسة. أظهَرَتْ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وُجُودَ أَثَرٍ إيجَابِيٍّ للمُلكِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق الخارجي؛ حَيثُ أنَّ الاستِثمَارَ المُؤسَّسِي يَمِيلُ إلى زِيَادَةِ الطَّلَبِ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ عَالِيَةِ الجُودَةِ لِضَمَانِ مَوثُوقِيَّةِ وَجَودَةِ البَيَانَاتِ المَالِيَّةِ التي تُعِدُّهَا الإدَارَة ولإعطَاءِ مُؤشِّرٍ جَيِّدٍ لِمُستَخدِمِيّ البَيَانَاتِ عَن جَودَةِ التقَارِيرِالمَالِيَّةِ، مِمَّا يُسهِمُ فِي ارتِفَاعِ أتعَابِ التَّدقِيق. كما أظهَرَتْ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وُجُودَ أَثَرٍ إيجَابِيٍّ للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق الخارجي. وتبين أنّ أتعَابَ التَّدقِيقِ تَتَأَثَّرُ بِعَلَاقَةٍ عَكسِيَّةٍ مَعَ المُلكِيَّةِ الإدَارِيَّة. أمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالمُلكِيَّةِ المُرَكَّزَةِ فَقَد بَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ عَدَمَ وُجُودِ عَلَاقَةٍ بَينَ المُلكِيَّةِ المُرَكَّزَةِ وأتعَابِ التَّدقِيق. وَفِي ضَوءِ النَّتَائِجِ التِي توصلت اليها الدِّرَاسَةُ أوصَى البَاحِثَان بمجمُوعَةٍ مِنَ التَّوصِيات؛ أبرَزُها ضَرُورَة تَحدِيدِ أتعَابِ التَّدقِيقِ وِفقَ أُسُسٍ مَوضُوعِيَّة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار هيكل ملكية العميل، وان يتمَ التَّأكُّدِ مِنَ التزامِ الشَّرِكَاتِ بِدَفعِ الحَدِّ الأدنَى لأتعاب التدقيق، وَضَرُورَةِ الالتزَامِ بِالإفصَاحِ عَن أتعَابِ التَّدقِيقِ فِي التَّقَارِيرِ السَّنَوِيَّة.

الكلمات الدالة: هيكل الملكية، اتعاب التدقيق، سوق عمان المالي.

المقدمـة

نَالَ مَوضُوعُ أتعابِ التَّدقِيقِ وَالعَوَامِلِ المُؤَثِّرَةِ فِيهِ اهتِمَامَ العَدِيدِ مِنَ البَاحِثِينَ مِن مُختَلِفِ دُوَلِ العَالَم. وَتُعَدُّ دِرَاسَةُ (Simunic,1980) التِي أجرِيَتْ فِي بَريطَانيا مِن أوَائِلِ الدِّرَاسَاتِ المَيدَانِيَّةِ التِي تَنَاوَلَتْ هذَا المَوضُوع. وَقَد مَهَّدَتْ هذِهِ الدِّرَاسَةُ الطَّرِيقَ أَمَامَ البَاحِثِينَ للوُقوفِ عَلَى العَوَامِلِ المُؤَثِّرَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ فِي مُختَلَفِ دُوَلِ العَالَم (Firth,1985; Lowet al.,1990; Pong and Whittington, 1994; Francis and Simon, 1987). وَقَدِ اقتَصَرَتْ مِثلُ هذِهِ الدِّرَاسَاتِ فِي تَحدِيدِها للعَوَامِلِ المُؤَثِّرَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ عَلَى خَصَائِصِ الشَّرِكَةِ مَحَلِّ التَّدقِيقِ مِثلِ حَجمِهَا وَدَرَجَةِ مَخَاطِرِهَا وَدَرَجَةِ تَعَقُّدِ أعمَالِهَا وَاقتَصَرَتْ أيضاً عَلَى طَبِيعَةِ شَرِكَةِ التَّدقِيقِ والتِي تَتَعَلَّقُ بِسُمعَتِهَا وَجَودَةِ الخَدَمَاتِ التِي تُقَدِّمُهَا.

وَمِن وِجهَةِ نَظَرٍ مُختَلِفَة، وَنَظَراً لانهِيارِ الشَّرِكَاتِ العُظمَى مِثلِ شَرِكَةِ انرون وَغيرِهَا من الشَّرِكَاتِ العِملَاقَة، وَظهُورِ عَمَلِيَّاتِ الاحتِيَالِ فِي القَوَائِمِ المَالِيَّةِ أَخَذَتِ الدِّرَاسَاتُ (Loukil,2014; Nikkinen and Sahlstrom,2004; Vafeas and Waegelein,2007; O'Sullivan,2000; and Carcello et al., 2002) تَصُبُّ اهتِمامَها عَلى مَجَالِ أتعَابِ التَّدقِيقِ وَذلِكَ بِالوُقُوفِ عَلَى دَورِ الحَاكِمِيَّةِ المُؤسَّسِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ بَدأ نَهجٌ آخرُ وَذلِكَ مِن خِلَالِ إدخَالِ مُتَغَيِّرَاتٍ خَاصَّةٍ بِالحَاكِمِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ تَتَعَلَّقُ بِلَجنَةِ التَّدقِيقِ وَمَجلِسِ الإدَارَةِ وَهَيكَلِ المُلكِيَّةِ فِي نَمَاذِجِ أتعَابِ التَّدقِيق؛ وَذلِكَ لِمَا لَهَا مِن أهمِّيَّةٍ فِي مُرَاقَبَةِ شُؤونِ الشَّرِكَةِ وَالتَّأثِيرِ فِي عَمَلِ المُدَقِّق. وَقَد بَيَّنَ (Chung et al., 2002; Mitra and Cready, 2005; Bushee, 1998) أنَّ رَقَابَةَ الخُبَرَاءِ وَالمُتَمَرِّسِينَ مِنَ المَالِكِينَ تُؤَثِّرُ فِي السِّيَاسَاتِ المُحَاسَبِيَّةِ التِي تَستَخدِمُهَا الإدَارَة، وَتُؤَثِّرُ

---

* .
تاريخ استلام البحث 2017/9/7 وتاريخ قبوله 2018/7/20.

© 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أيضاً فِي سِيَاسَةِ الإدَارَةِ فِي عَرضِ البَيَانَاتِ المَالِيَّة. كَمَا بَيَّنَ (Gul et al.,2002; Warfield et al.,1995) أنَّ حَافِزَ الإدَارَةِ للإفصَاحِ عَن جُزئِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ التَّقَارِيرِ المَالِيَّةِ وَأيضاً جَودَةَ هذِهِ التَّقَارِيرِ تَعتَمِدُ عَلَى مَدَى نُفُوذِ المَالِكِينَ فِي الشَّرِكَة.

وَقَد أشَارَ (Mitra et al.,2007) الى أهَمِّيَّةِ جَودَةِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ كأدَاةٍ للكَشفِ عَنِ السُّلوكِ غير الملائم للمُدِيرِينَ فِي الشَّرِكَةِ مُستَنِدَاً فِي ذلِكَ إلى الدِّرَاسَاتِ التِي بَيَّنَت أنَّ جَودَةَ التَّقَارِيرِ المُحَاسَبِيَّةِ التِي تُعِدُّهَا الإدَارَةُ تَرتَبِطُ بِعَلاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ مَعَ جَودَةِ التَّدقِيق (Francis et al,.1999; Becker et al,.1998). وتُعتَبَرُ أتعَابُ التَّدقِيقِ مِنَ المُؤشِّرَاتِ الهَامَّةِ لِجَودَةِ الخِدمَةِ التِي يُقَدِّمُهَا المُدَقِّق. وَقَد بَيَّنَ (Asthnan and Boon,2012; Hoitash et al.,2007؛ النوايسة ،2006) أنَّ جَودَةَ التَّدقِيقِ تَتَأثَّرُ بِعَوَامِلَ مُختَلِفَةٍ مِنهَا أتعَابُ التَّدقِيق. وَمِن هُنَا يَزدَادُ الاهتِمَامُ بِجَودَةِ التَّدقِيقِ والأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّقُ وَذَلِكَ للحَدِّ مِن المُمَارَسَاتِ الانتِهَازِيَّةِ للمُدِيرِينَ فِي الشَّرِكَة. واستِنَادَاً إلى ذلِكَ فإنَّ هذِهِ الدِّرَاسَةَ تَهدِفُ إلى مَعرِفَةِ أثَرِ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق.

مُشكِلَةُ الدِّرَاسَة

بَيَّنَتْ نَتَائِجُ العَدِيدِ مِنَ الدِّرَاسَاتِ (Niemi,2005; Nelson and Mohamed-Rusdi,2015; Ali and Lesage, 2013; Adelopo, 2012; khan et al., 2011; Mitra et al.,2007) أنَّ الطَّلَبَ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ يَختَلِفُ بِاختِلَافِ المَالِكِين، وَهذَا بِدَورِهِ يُؤَدِّي إلى اختِلَافٍ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. وَمِن هُنَا تَبرُزُ مُشكِلَةُ هذِهِ الدِّرَاسَةِ فِي التَّسَاؤُلِ عَن دَورِ هَيكَلِ المُلكِيَّة فِي أتعَابِ التَّدقِيق، وَبالتَّالِي الإجَابَةَ عَنِ التَّسَاؤلَاتِ التَّالِيَة:

1. هَل تُؤثِّرُ المُلكِيَّةُ المُرَكَّزَةُ (كِبَارُ المَالِكِينَ) فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ؟
2. هل تؤثر المُلكِيَّةُ الإداريَّةُ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ؟
3. هل تؤثر المُلكِيَّةُ المؤسَّسِيَّةُ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ؟
4. هل تؤثر المُلكِيَّةُ الأجنَبِيَّةُ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ؟
5. هل يُؤثِّرُ نَوعُ القِطَاعِ الذِي تَنتَمِي لَهُ الشَّرِكَةُ عَلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق؟

أهميَّةُ الدِّرَاسَة

تَنبَثِقُ أهَمِّيَّةُ هذِهِ الدِّرَاسَةِ مِن مُحَاوَلَةِ التَّعَرُّفِ عَلَى دَورِ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ لِلشَرِكَاتِ المُسَاهَمَةِ العَامَّةِ الصناعية والخدمية المُدرَجَةِ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيّ؛ وَنَظَراً لِعَدَمِ التَّطَرُّقِ لِمِثلِ هذَا المُوضُوعِ عَلَى المُستَوَى المَحَلِّيِّ فِي الأردُنِّ فَإنَّ هذِهِ الدِّرَاسَةَ تُسَلِّطُ الضَّوءَ عَلَى دَورِ المَالِكِينَ فِي الشَّرِكَاتِ الأردُنِيَّةِ فِي التَّأثِيرِ عَلَى أتعَابِ التَّدقِيق، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يُتوقَّعُ أن تُسَاعِدَ هذِهِ الدِّرَاسَةُ صُنَّاعَ القَرَارِ فِي سَنِّ أنظِمَةٍ وَقَوَانِينَ خَاصَّةٍ بِأتعَابِ التَّدقِيقِ تَتَنَاسَبُ وَالجُهدَ المَبذُولَ مِن قِبَلِ المُدَقِّق، ودَرَجَةِ المَخَاطِرِ التِي يُواجِهُهَا. وَلِأنَّ عَمَلِيَّةَ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ مِنَ الآلِيَّاتِ الهَامَّةِ فِي حَوكَمَةِ الشَّرِكَات، فَأنَّ تَوفِيرَ مَعلُومَاتٍ ذَاتِ مِصدَاقِيَّةٍ يُساعِدُ مُختَلَفَ الفِئَاتِ فِي اتِّخَاذِ القَرَارَاتِ السَّلِيمَةِ المَبنِيَّةِ عَلَى بَيَانَاتٍ ذَاتِ مِصدَاقِيَّة.

أهدَافُ الدِّرَاسَة

تَهدِفُ هذِهِ الدِّرَاسَةُ إلَى التَّعَرُّفِ عَلَى أثَرِ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ للشَرِكَاتِ المُساهَمَةِ العَامَّةِ الصناعية والخدمية المُدرَجَةِ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيِّ فِي القِطَاعِين الصِّنَاعِيِّ وَالخَدَمِيّ، وَتَتَمَثَّلُ أهدَافُ الدِّرَاسَةِ بالآتي:

1. التَّعَرفِ عَلَى أثَرِ المُلكيَّةِ المُرَكَّزَةِ (كبار المالكين) فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.
2. التَّعَرفِ عَلَى أثَرِ المُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.
3. التَّعَرفِ عَلَى أثَرِ المُلكيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.
4. التَّعَرفِ عَلَى أثَرِ المُلكيَّةِ الأجنَبِيَّة فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.
5. التَّعَرفِ عَلَى أثَرِ نَوعُ القِطَاعِ الذِي تَنتَمِي لَهُ الشَّرِكَةُ في التَّأثِيرِ عَلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق.

الإطَارُ النَّظَرِيُّ وَالدِّرَاسَاتُ السَّابِقَة

الإطَارُ النَّظَرِيُّ:

تَشتَمِلُ أتعاب التدقيق على المبالغ التي يتقاضاها المُدَقِّقُ عن أيِّ نشاطٍ قامَ بِهِ في سبيلِ إعطاءِ رأيِهِ عن حقيقةِ وَعَدالةِ البيانات المَالِيَّة للشَّرِكةِ الخاضِعةِ للتَّدقيق (Aronmwan and Okafor, 2015). وبالرَغمِ مِنَ أهمية أتعاب التدقيق، فإنَّه لم يَرِدْ في النُّصوصِ القانونيَّة الأسُسُ والمعاييرُ التي تُستَخدَمُ في تَحديدِ هذه الأتعابِ، باستثناءِ ما وَرَدَ في المَادَّةِ (171) مِن

قانونِ الشَّرِكَاتِ الأردنيِّ رقم (22) لسنةِ (1997) وتعديلاته والتي تُعطي الهَيئَةَ العامَّة للشَرِكةِ صلاحيَّةَ انتخابِ مُدَقِقي حِسَاباتِ الشَّرِكةِ للسَّنَةِ القادِمَةِ وتَحديدِ أتعابهم، أو تفويضِ تلكَ الصَّلاحيَّاتِ لمجلس إدارة الشَّرِكة. وفي هذا السياق، ومن أجل المساعدة في رفع سوية الأداء المهني والمحافظة على استقلاليته فقد اصدرت جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن تعليمات خاصة تتعلق بالحد الأدنى لأتعاب التدقيق، حيث نصت التعليمات على أن الحد الأدنى لأتعاب التدقيق الخاصة السنوية بالمؤسسات الفردية هو 700 دينار، وشركات التضامن والتوصية البسيطة 1000 دينار والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتوصية بالأسهم والشركات الأجنبية العاملة وغير العاملة 1250 دينار والشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي 7500 دينار. ومن أجل تحسين جودة التدقيق فقد أكدت جمعية المحاسبين القانونيين على أهمية التزام مكاتب التدقيق بمتطلبات الرقابة على الجودة كما وردت في إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين، وكذلك بين نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2006 في المادة رقم 12 أن على مجلس إدارة الجمعية أن يقوم بتشكيل لجنة تفتيش او اكثر لمدة ثلاث سنوات، تتكون من ثلاثة من المحاسبين القانونيين، تكون مهمتها التحقق من ان المحاسب القانوني المزاول لمهنة التدقيق متفرغ للمهنة ويقوم بمزاولتها وملتزم بمعايير التدقيق المعتمدة وآداب السلوك المهني.

ويُعرَفُ هَيكلُ المُلكيَّةِ بأَنَّهُ تَوزِيعُ المُلكيَّةِ بالنِّسبةِ للأصواتِ ورأسِ المَال، وَيُعتَبَرُ هَيكلُ المُلكيَّةِ هُويَّة لأصحابِ الأسهم (Jensen and Meckling ,1976)، ويُعتَبَرُ ذا أهميةٍ كبيرةٍ في مَجالِ حَوكَمَةِ الشَّركاتِ باعتِبَارِهَا واحدةً مِنَ الآليَّاتِ الرَّئيسَةِ للرَّقابَةِ والسَّيْطَرَةِ على تَكاليفِ الوِكَالَةِ في حَوكَمةِ الشَّركات (العقيدات ،2014;Kumar, 2004).

كَما يُعرَفُ هَيكلُ المُلكيَّةِ بأَنَّهُ مجموعُ حِصَصِ رأسِ المالِ التي تَمتَلِكُها المَجموعاتُ والأفرادُ والتي تُشَكِّلُ في مَجمُوعِها رأسَ مالِ الشَّرِكَة. وباختلافِ هذه المَجموعاتِ فإنَّ اهتمَامَاتِها وَمَصَالِحَها وتأثيراتَها في القَراراتِ الإداريَّةِ والمَاليَّةِ تَختَلِف، وليسَتْ بالضَّرورةِ أنْ تكونَ أَهْدَافُهُمْ مُتَجانِسةً فِيمَا بينَهم (رمضان،2010). وَيُنظرُ إلى هَيكَلِ المُلكيَّةِ كأحد الوَسَائِلِ الهامة للوُقُوفِ عَلَى دَورِ الحَاكِمِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق Nelson and MohamedRusdi,2015: Mitra et al.,2007: Niemi, 2005). فبالنسبة للمُلكِيَّةَ الإداريَّةَ بَيَّنَ (Jensen and Meckling,1976) أنَّها تُعَدُّ وَسِيلَةً هامَّةً للحَدِّ مِن صِرَاعِ الوِكَالة؛ ذلكَ أنَّ ارتفاعَ المُلكيَّةِ الإداريِّةِ في أسهُمِ الشَّرِكةِ سوفَ يَزيدُ مِن احتِماليَّةِ عَمَلِ المُدِيرِينِ لِصالِحِ الشَّرِكَةِ وَيُقَلِلُ مِن احتماليَّةِ التَّلاعُبِ في الأرباحِ وَتَضخيمِها في الأجَلِ القَصيرِ للحُصُولِ على تعويضَاتٍ ومَصَالِحَ شَخصيَّة، مِمَّا يُوَجِّهُ اهتِمَامَ المُدِيرِينَ إلى أداءِ الشَّرِكَةِ في الأجَلِ الطَّوِيلِ والاهتِمَامِ باستِمرارِيَّتِها، وَيُحسِّنُ مِن قِيمَتِها. وَتُعَدُّ المُلكِيَّةُ الإداريَّةُ مِنَ العَوامِلِ المُهِمَّةِ التي تُؤَثِّرُ فِي تَحديدِ أتعابِ التَّدقيقِ وَعَمَلِ المُدَقِّق، وَقَد بَيَّنَ الأدَبُ المُحَاسَبِيُّ بِأَنَّ هُنَالِكَ وجهَتَيّ نَظَرٍ لِلمُلكِيَّةِ الإداريِّةِ في أتعابِ التَّدقيقِ؛ حيث تُشِيرُ وجهَةُ النَّظَرِ الأولَى إلى أنَّ المُلكِيَّة الإدَارِيَّةَ تُسهِمُ في انخفَاضِ أتعَابِ التَّدقيق (Nelson and Mohamed-Rusdi,2015) كما أنَّ تَمَلكَ نِسبَةٍ أكبَرَ مِن أسهُمِ الشَّرِكَةِ مِن قِبَلِ المُدِيرِينَ يُقَلِلُ مِن احتِمَالِيَّةِ إدَارَةِ الأرباحِ (Niemi,2005; Mitra et al.,2007; Gotti, et al., 2012) مِمَّا يُقَلِلُ المَخَاطِرَ المُتأصِّلَة وبالتالي تخفيض أتعابِ التَّدقيق. ومن وُجهَةُ نَّظَرٍ أخرى بَيَّنَ (Mitra et al. 2007) أنَّ الشَّرِكَاتِ التِي تَرتَفِعُ لَدَيهَا المُلكِيَّة الإدارية قد تَطلُبُ تَغطِيَةَ تَدقِيقٍ وَاسِعَة النِّطَاقِ أو قَد تَطلُبُ خَدَمَاتِ تَدقِيقٍ عَالِيةَ الجُودَة مِنَ المُدَقِّقِ لإعطاءِ صُورَةٍ إيجابيَّةٍ عَن جُودَةِ البَيَانَاتِ المَاليَّةِ، وذلكَ لِتَعظِيمِ قِيمَةِ الشَّرِكَةِ وجَذبِ كِبَارِ المَالِكِينَ مِنَ الأفرَادِ والمُؤسَّسَاتِ للاستثمارِ فِيها، حيثُ أنَّ الطَّلَبَ على مِثلِ هذهِ الخَدَمَاتِ يُسهِمُ في زِيادَةِ أتعابِ التَّدقيق، وقَد يَلجَأ المُسَاهِمُونَ فِي الشَّرِكَاتِ التِي تَرتَفِعُ فِيهَا نِسبَةُ مُلكِيَّةِ الإدَارَةِ إلَى التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ كَنَوعٍ مِنَ الرَّقَابَةِ عَلَى تَصَرُّفَاتِ الإدَارَة، وَهذَا بِدَورِهِ يُسهِمُ فِي زِيَادَةِ الطَّلَبِ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيق، وَارتِفَاعِ أتعَابِ التَّدقِيقِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق (Gotti, et al., 2012: Morck et al., 1988).

وفيما يتعلق بالملكية المركزة (كبار المالكين) فقد بَيَّنَ (Mitra et al.,2007)، أنَّ كِبارَ المَالِكِينَ مِن أفرادٍ ومُؤسَّسَاتٍ والذينَ لَدَيهِم حِصَّةً كَبِيرَةً مِنَ الدُّيونِ أو المُلكِيَّة يُشَارِكُونَ بِشَكلٍ فَعَّالٍ في القَراراتِ الاستراتيجيَّةِ للشَّرِكَة، وبالتَّالِي فَمَنِ المُحتَمَلِ أن يُؤَثِّرَ كِبارُ المَالِكِينَ عَلَى المَخاطِرِ المُتَأصِّلَةِ لتحريفات التَّقَارِيرِ المَاليَّةِ للشَّرِكَة وبالتالي التأثير بشكل عكسي

على اتعاب التدقيق (Adelopo et al.,2012). ومن ناحية أخرى بَيَّنَ (Mitra et al.,2007) أنَّ كِبَارَ المَالِكِينَ يَحُثُّونَ المُدِيرِينَ عَلَى شِرَاءِ خَدَمَاتِ تَدقِيقٍ عَالِيَةَ الجُودَة، لِضَمَانِ مَوثُوقِيَّةِ المَعلُومَاتِ المُحَاسَبِيَّةِ مِمَّا يَزِيدُ مِن جُهودِ المُدَقِّقِ وأتعابِ التَّدقِيق. وبَيَّنَ (Hay et al.,2008) أنَّه مِن وِجهَةِ نَظَرِ الأقَلِّيَّةِ فإنَّ صِغارَ المَالِكِينَ قد يَزدادُ لَدَيهِم الطَّلَبُ على تَأكِيداتٍ خارجِيَّةٍ؛ وذلكَ كَنَوعٍ مِن المُوازَنَةِ للقُوَى التي يَتَمَتَّعُ بِهَا كِبَارُ المَالِكِينَ، مِمَّا يُسهِمُ فِي ارتِفَاعِ أتعابِ التَّدقِيق.

أما بالنسبة للمُلكِيَّةُ المُؤَسَّسِيةُ فهي تُؤَثِّر فِي عَمَلِ الإدَارةِ بشكل مباشر مِن خَلالِ مُلكِيَّتِهَا للأسهُم، وبِشَكلٍ غَيرِ مُباشِرٍ مِن خِلالِ قُدرَتِها على تَداوُلِ أسهُمِهَا (Al-Najjar,2010)، مِمَّا يُعَزِّز مَوثُوقِيَّةَ القَوائِمِ المَالِيَّة (Yin,2011). وَقد أَشَارَ (Mitra ; Al-Najjar,2010 et al.,2007) إلى اختِلَافِ المُلكيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ المُرَكَّزَةِ عَنِ المُلكيَّةِ غَيرِ المُؤسَّسِيَّةِ المُرَكَزَةِ فِي مُرَاقَبَةِ إدارةِ الشَّرِكَة، مُبَرِّرِينَ ذلكَ باختلافِ تَحلِيلاتِهِم، واختِلافِ مَصَادِرِ جَمعِ المعلُومَاتِ للأفرَادِ والمُؤسَّسَاتِ، والذي يُؤدِّي إلى اختِلافِ قُدُرَاتِهِمِ الرَّقَابِيَّةِ عَلى مَخَاطِرِ الشَّرِكَةِ المُتَأصِّلَة، ممَّا يُؤَدِّي إلى اختِلافِهِم فِي التَّأثِيرِ فِي عَمَلِ المُدَقِّقِ وَتَحدِيدِ أتعَابِه. وبَيَّنَ آخرون أنَّ المُلكِيَّةَ المُؤَسَّسِيةَ المُرَكَّزةَ تُقَلِّلُ المَخَاطِرَ المُتَأصِّلَةَ وَأتعَابَ التَّدقِيق، وأنَّها تخفض مِن مَخاطِرِ التدقيق وَتَضَارُبِ المَصَالِح، والذي بِدَورِه يُقَلِّلُ مِن أتعابِ التَّدقيق (Mitra et al.,2007; Mitra and Cready, 2005). ومن ناحية أخرى فَتُشِيرُ بعض الدراسات إلى وُجُودَ عَلاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ هامَّةٍ بَينَ المُلكيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ وأتعابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ أنَّ المُلكِيَّةَ المُؤَسَّسِيَّةَ تُؤَدِّي إلى زِيَادَةِ الطَّلَبِ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيق، مِمَّا يَزِيدُ مِن أتعَابِ المُدَقِّقِ لتلبِيَةِ هذهِ المَطَالِب (Ali and Lesage 2013; Zureigat,2011; Kane and Velury ,2004)

أما بالنسبة للمُلكِيَّةُ الأجنَبِيَّةُ، فقد أشار(Niemi, 2005) ، إلى أنَّ أتعابَ التَّدقِيقِ قَد تَزِيدُ للشَّرِكاتِ التَّابِعَةِ المَملوكَةِ مِن قِبَلِ شَرِكاتٍ أجنَبِيَّةٍ على الشَّرِكَاتِ النَّابِعَةِ المَملُوكَةِ مِن قِبَلِ جِهَاتٍ مَحَلِيَّة. وَوَجَدَتْ دِرَاسَةُ (Zureigat, 2011)، أنَّ الشَّرِكَاتِ المَملُوكَةَ من قِبَلِ الأجَانِبِ تَطلُبُ خَدَمَاتِ تَدقِيقٍ عَالِيَةَ الجُودَة، كما أظهَرَتْ دِراسَةُ (Nelson and Mohamed-Rusdi,2015)، وُجُودَ عَلاقَةٍ إيجَابِيّةٍ بَينَ المُلكيَّةِ الأجنبيَّةِ وأتعابِ التَّدقيق، وبِناءَ على هذهِ الأدلّةِ فإنَّهُ مِنَ المُتَوقَّعِ ارتِفَاعُ أتعَابِ التَّدقِيقِ للشَّرِكَاتِ المَملُوكَةِ مِن قِبَل الأجَانب.

الدِّرَاسَاتُ السّابِقَة

قام البَاحِثان بمراجعة مَجمُوعَةٍ مِنَ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ ذَاتِ العَلَاقَةِ بِالمَوضُوع؛ مِنهَا دِرَاسَاتٌ عَالَمِيَّةٌ وَأخرَى مَحَلِّيَّة، أمَّا عَالَمِيَّاً فتُعتَبَرُ دِرَاسَةُ (Simunic,1980) مِن أهَمِّ الدِّرَاسَاتِ المَيدَانِيَّةِ التِي تَنَاوَلَتْ مَوضُوعَ مُحَدِّدَاتِ أتعَابِ التَّدقيق. وَقَد أظهَرَتْ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وُجُودَ عَلاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ بَينَ أتعَابِ التَّدقِيقِ وَحجمِ الشَّرِكَةِ مُمثلاً بِأجمَالِيِّ الأصُول، كَمَا أظهَرَتِ أنَّ أتعَابَ التَّدقِيقِ تَتَأثَّرُ بِعَلَاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ مَعَ مَدَى تعقُّدِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيقِ مُمَثَّلَةً بِحَجمِ المَدينِين وَالمَخزُون، وَعَدَدِ الشَّرِكَاتِ التَّابِعَة، وَوُجودِ عَمَلِيَّاتٍ أجنَبِيَّة. كَمَا أظهَرَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ أتعَابَ التَّدقِيقِ تَتَأثَّرُ بِعَلَاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ مَعَ مَخَاطِرِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيق. وَقَامَ (Chan et al., 1993) بِدِرَاسَةٍ هَدَفَتْ إلى تَقدِيمِ أدِلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِمُحَدِّدَاتِ أتعَابِ التَّدقِيق فِي بَرِيطَانيا، وَقَد استَخدَمَتِ الدِّرَاسَةُ مُحَدِّدَاتٍ عَدِيدَةً لِأتعَابِ التَّدقِيقِ مِثلَ حَجمِ أصُولِ الشَّرِكَةِ وَعَدَدِ فُرُوعِهَا، كَمَا استَخدَمَتِ الدِّرَاسَةُ وَللمَرَّةِ الأولَى مِن نَوعِهَا مُتَغَيِّراً تَفسِيرِيَّاً خَاصَّاً بِهَيكَلِ المُلكِيَّةِ؛ حَيثُ بَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ الشَّرِكَاتِ التِي تَتَشَتَّتُ مُلكِيَّةُ أسهُمِهَا بِيَدِ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ المُسَاهِمِينَ تَمِيلُ إلَى تَوسِيعِ نِطَاقِ التَّدقِيقِ وَتَمِيلُ إلَى طلبِ المَزِيدِ مِن خَدَمَاتِ التَدقِيقِ عَالِيَةِ الجَودَةِ مُقَارَنَةً بِالشَّرِكَاتِ التِي تَتَرَكَّزُ مُلكِيَّةُ أسهُمِهَا بِيَدِ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ مِنَ المُسَاهِمِين. وَكَذَلِكَ قَامَ (O'sullivan, 2000) بِدِرَاسَةٍ للوُقُوفِ عَلَى تَأثِيرِ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ مِن جِهَة، وَتَأثِيرِ تَركِيبَةِ مَجلِسِ الإدَارَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ مِن جِهَةٍ أخرَى. وأظهَرَتْ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وُجُودَ تَأثِيرٍ إيجَابِيٍّ هَامٍّ لِلنِسبَةِ التِي يُشَكِّلُهَا المُدِيرُونَ غَيرُ التَّنفِيذِيِّينَ في مَجلِسِ الإدَارَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق؛ ووجُودَ تَأثِيرٍ سَلبِيٍّ هَامٍّ لِمُلكِيَّةِ المُدِيرِينَ التَّنفِيذِيِّينَ فِي أتعَابِ التَّدقِيق؛ أي أنَّ زِيادَةَ مُلكِيَّةِ المُدِيرِينَ التَّنفِيذِيِّينَ يَحُدُّ مِن نِطَاقِ وَشُمُولِيَّةِ التَّدقِيق.

وَفِي البَحرَينِ قَامَ (Joshi and Al-Bastaki,2000) بِدِرَاسَةٍ هدفت إلى الوُقُوفِ عَلَى مُحَدِّدَاتِ أتعَابِ التَّدقِيق، وَقَد استَخدَمَتِ الدِّرَاسَةُ مُتَغَيِّرَاتٍ عَدِيدَةً تَتَعَلَّق بِخَصَائِصِ الشَّرِكَةِ مَحَلِّ التَّدقِيقِ وَتَوقِيتِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيق. وَقَد أظهَرَتْ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وُجُودَ تَأثِيرٍ إيجَابِيٍّ هَامٍّ لِحَجمِ الشَّرِكَة – مُمَثَّلٍ بِحَجمِ الأصُولِ – فِي أتعَابِ التَّدقِيق، كَمَا بَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ أتعَابَ

التَّدقيقِ تَتَأثَّرُ إيجَابِيّاً بِدَرَجَةِ تَعَقُّدِ العَمَلِيَّاتِ فِي الشَّرِكَةِ – مُقَاسَةً بِمَدَى وُجُودِ عَمَلِيَّاتٍ أجنَبِيَّةٍ فِي الشَّرِكَة، كَمَا أنَّ مُستَوَى رِبحِيَّةِ الشَّرِكَةِ مُقَاسٌ بِالعَائِدِ عَلَى الأُصُولِ وُمستَوَى المَخَاطِرِ فِي الشَّرِكَةِ مُقَاسَةً بِإجمَالِيِّ الدُّيُونِ طَوِيلَةِ الأجلِ إلى إجمَالِيِّ الأصُولِ تُؤَثِّرُ أيضَاً إيجَابِيّاً في أتعَابِ التَّدقِيق، وَقَد بَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ العَوَامِلَ السَّابِقَةَ تُعَدُّ مِنَ المُحَدِّدَاتِ الأسَاسِيَّةِ لِأتعَابِ التَّدقِيقِ فِي البَحرَين، وَبالمُقَابِلِ فإن تَوقِيتَ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيقِ لَا يُؤَثِّرُ فِي أتعَابِ التَّدقِيق.

وَمِن نَاحِيَةٍ أخرى فَقَد قَامَ (Niemi,2005) بِدِرَاسَةٍ هَدَفَتْ إلى مَعرِفَةِ أَثَرِ الأنمَاطِ المُختَلِفَةِ للمَالِكِينَ فِي جُهُودِ المُدَقِّقِ والأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا، حَيثُ بَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ بِأنَّ جُهُودَ المُدَقِّقِ والأتعَابَ التِي يَتَقَاضَاهَا تَختَلِفُ بِاختِلَافِ الجِهَةِ التِي تُسَيطِرُ عَلَى أسهُمِ الشَّرِكَةِ مَحَلِّ التَّدقِيق. أظهَرَت نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ بِأنَّ أتعَابَ التَّدقِيقِ وَجُهُودَ المُدَقِّقِ تَنخَفِضُ للشَّرِكَاتِ المَملُوكَةِ مِن قِبَلِ الإدَارَة، وَتَرتَفِعُ للشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ لِمَالِكِينَ أجَانِب، فِي حِينِ بَيَّنَت نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ عَدَمَ وُجُودِ عَلَاقَةٍ بَينَ أتعَابِ التَّدقِيقِ وَجُهُودَ المُدَقِّقِ وَبَينَ الشَّرِكَاتِ المَملُوكَةِ مِن قِبَلِ الحُكُومَة؛ أي أنَّ الشَّرِكَاتِ المَملُوكَةَ مِن قِبَلِ الحُكُومَةِ لَا تَختَلِفُ أتعابها عَنِ الشَّرِكَاتِ التِي لَا يُسَيطِرُ عَلى أسهُمِهَا جِهَةٌ مَا (مُلكِيَّتُها مُنتَشِرَة).

وَفِي ذَاتِ السِّيَاقِ قَامَ (Mitra et al.,2007) بِدِرَاسَةٍ هَدَفَتْ إلى مَعرِفَةِ العَلَاقَةِ بَينَ خَصَائِصِ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق، وَاستَخدَمَتِ الدِّرَاسَةُ أربَعَةَ مُتَغَيِّرَاتٍ لِهَيكَلِ المُلكِيَّة، وَهِيَ المُلكِيَّةُ المُؤَسَّسِيَّةُ المُنتَشِرَةُ (مؤسَّسَاتٌ تَمتَلِكُ أقلَّ مِن 5% بِشَكلٍ فَردِيٍّ مِنَ الأسهُم)، وَالمُلكِيَّةُ المُؤَسَّسِيَّةُ المُرَكَّزَةُ (مُؤَسَّسَاتٌ تَمتَلِكُ 5% أو أكثَرَ بِشَكلٍ فَردِيٍّ مِنَ الأسهُم)، وَالمُلكِيَّةَ غَيرَ المُؤَسَّسِيَّةِ المُرَكَّزَة، وَالمُلكِيَّةَ الإدَارِيَّة، كَمَا تَمَّ استِخدَامُ بَعضِ المُتَغَيِّرَاتِ عَن خَصَائِصِ الشَّرِكَةِ كَمُتَغَيِّرَاتٍ ضَابِطَةٍ تُؤَثِّرُ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، كما استَخدَمَتِ الدِّرَاسَةُ أيضَاً مُتَغَيِّرَاتٍ عَدِيدَةً لِمَجلِسِ الإدَارَةِ وَلَجنَةِ التَّدقِيقِ كَمُتَغَيِّرَاتٍ ضَابِطَةٍ تُؤَثِّرُ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. وَتَوَصَّلَتِ الدِّرَاسَةُ إلَى وُجُودِ عَلَاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ هَامَّةٍ للمُلكِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ المُنتَشِرَةِ في أتعَابِ التَّدقِيق، وَأظهَرَتْ أيضَاً وُجودَ عَلَاقَةٍ عَكسِيَّةٍ هَامَّةٍ بَينَ المُلكِيَّةِ المُؤسَّسِيَّةِ المُرَكَّزَةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق. وَأخِيرَاً فَقَد بَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ وُجُودَعَلَاقَةٍ عَكسِيَّةٍ بَينَ المُلكِيَّةِ الإدَارِيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق.

وَقَامَ (Adelopo, 2012) بِدِرَاسَةٍ هَدَفَتْ إلى مَعرِفَةِ تَأثِيرِ تَعَدُّدِ كِبَارِ المَالِكِينَ (Multiple large ownership structure(MLS)) وَتَأثِيرِ نَشَاطِ لَجنَةِ التَّدقِيقِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ. وَقَد أظهَرَتْ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ وُجُودَ عَلَاقَةٍ عَكسِيَّةٍ هَامَّةٍ بَينَ تَعَدُّدِ كِبَارِ المَالِكِينَ وَأتعَابِ التَّدقِيق؛ وأنَّ نَشَاطَ لَجنَةِ التَّدقِيقِ يَرتَبِطُ بِعَلَاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ هَامَّةٍ مَعَ أتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ بَرَّرَ البَاحِثُ هذِهِ النَّتِيجَةَ غَيرَ المُتَوَقَّعَةِ بِأنَّ أعضَاءَ لَجنَةِ التَّدقِيقِ يَمِيلُونَ إلى شِرَاءِ خَدَمَاتِ تَدقِيقٍ مِنَ المُدَقِّقِ لِتَخفِيضِ مَخَاطِرِ تَعَرُّضِهِم لِدَعَاوى قَضَائِيَّة، وَلِتَخفِيضِ احتِمَالِيَّةِ التَّأثِيرَاتِ التِي تُضِرُّ بِسُمعَتِهِم فِي حَالِ ارتِكَابِ جُنحَةٍ فِي الشَّرِكَةِ نَاتِجٍ عَن ضَعفِ الرَّقَابَة. وَمِن نَاحِيَةٍ أخرَى قَامَ (Bortolonet al., 2013) بِدِرَاسَةٍ هَدَفتْ إلى مَعرِفَةِ العَلَاقَةِ بَينَ الحَاكِمِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ وَتَكَالِيفِ الخَدَمَاتِ التَّدقِيقِيَّة. وأظهَرَتِ الدِّرَاسَةُ وُجُودَ عَلَاقَةٍ عَكسِيَّةٍ بَينَ الحَاكِمِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ وَتَكَالِيفِ الخَدَمَاتِ التَّدقِيقِيَّة. وَكَذلِكَ قَامَ (Ali and Lesage, 2013) بِدِرَاسَةٍ هَدَفَتْ إلَى مَعرِفَةِ تَأثِيرِ الأنوَاعِ المُختَلِفَةِ للمَالِكِينَ المُسَيطِرِينَ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. وتَوَصَّلَتِ الدِّرَاسَةِ إلى وُجُودِ عَلَاقَةٍ عَكسِيَّةٍ بَينَ أتعَابِ التَّدقِيقِ وَالمُلكِيَّةِ الحُكُومِيَّة، وَوُجُودِ عَلَاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ بَينَ أتعَابِ التَّدقِيقِ وَالمُلكِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّة، كَمَا أظهَرَتِ الدِّرَاسَةُ عَدَمَ وُجُودِ عَلَاقَةٍ بَينَ أتعَابِ التَّدقِيقِ وَالمُلكِيَّة العَائِلِيَّة؛ حَيثُ برَّرَ البَاحِثَانِ هَذِهِ النَّتِيجَةَ بالمُبَادَلَةِ بَينَ انخِفَاضِ صِرَاعِ الوِكَالَةِ مِنَ النَّوعِ الأوَّلِ(الإدارَةِ وَالمَالِكِين)، وَارتِفَاعِ صِرَاعِ الوِكَالَةِ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي(كبار المَالِكِينَ وَالأقَلِّيَّة)؛ واللتَانِ تُؤثِّرَانِ كِلَاهُمَا بِشَكلٍ عَكسِيٍّ فِي أتعَابِ التَّدقِيق.

أمَّا عَلَى المُستَوَى المَحَلِّيِّ فِي الأردُنِّ– وَفِي حُدُودِ عِلمِ البَاحِثِينِ– فلَا يُوجَدُ دِرَاسَةٌ تَنَاوَلَتْ العَلَاقَةَ بَينَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق، لكِنْ هُنَاكَ دِرَاسَاتٌ رَكَّزَتْ عَلَى العَوَامِلِ المُحَدِّدَةِ لِأتعَابِ التَّدقِيقِ بِشَكلٍ عَامّ؛ حَيثُ بين (الدَّورِي، 1993) أنَّ حَجمَ الشَّرِكَةِ–مُمَثَّلاً بِأجمَالِيِّ المَوجُودَاتِ وَصَافِي المَبِيعَاتِ وَإجمَالِيِّ المَوجُودَاتِ المُتَدَاوَلَةِ يَزِيدُ مِن أتعَابِ التَّدقِيق، وأنَّ إجمَالِيَّ المَدِينِينَ وَنِسبَةِ المَخزُونِ وَالمَدِينِينَ لِأجمَالِيِّ الأصُولِ كَمُتَغَيِّرَاتٍ مُمَثِّلَةٍ لِتَعَقُّدِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيقِ تَرتَبِط بِشَكلٍ عَكسِيٍّ مَعَ أتعَابِ التَّدقِيق. وَقَامَ (جهمانيّ، 1999) بِدِرَاسَةٍ هَدَفَتْ إلَى مَعرِفَةِ العَوَامِلِ التِي تُؤَثِّرُ فِي تَحدِيدِ أتعَابِ

التَّدقِيقِ لِلشرِكَاتِ المُسَاهَمَةِ العَامَّةِ المُدرَجَةِ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيِّ لِعَامِ 1995 وتبَيَّنَ أنَّ أتعَابَ التَّدقِيقِ تَتَأثَّرُ بِمَخَاطِرِ التَّدقِيقِ وَتَعَقُّدِ عَمَلِيَّاتِه، وأنه لا يوجد أَثَرٍ هَامٍّ لِكُلٍّ مِن إجمَالِيِّ الأصُولِ وَإجمَالِيِّ المَدِينِينَ عَلَى أتعَابِ التَّدقِيق.

كَمَا قَامَ (أبو نَصَّار ،1999)، بِدِرَاسَةٍ هَدَفتْ إلى تَحدِيدِ العَوَامِلِ المُؤثِّرَةِ فِي تَحدِيدِ أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ مِن وِجهَةِ نَظَرِ كُلٍّ مِنَ المُدَقِّقِينَ وَالشَّرِكَات، وَمَدَى الاختِلَافِ بَينَهُم فِي تَحدِيدِ العَوَامِلِ المُؤثِّرَةِ فِي تَحدِيدِ أتعَابِ التَّدقِيق. وَأظهَرَتِ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ أنَّ أتعَابَ التَّدقِيقِ تَتَأثَّرُ بِالوَقتِ المُقَدَّرِ لِإنجَازِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيقِ وَحَجمِ مَكتَبِ التَّدقِيقِ وَشُهرَتِهِ وَعَلَاقَتِهِ مَعَ مُؤَسَّسَاتِ تَدقِيقٍ عَالَمِيَّة، وَبَيَّنَتْ أيضاً وُجُودَ اختِلَافَاتٍ جَوهَرِيَّةً بَينَ آرَاءِ المُدَقِّقِينَ وَالشَّرِكَاتِ فِي تَحدِيدِ أهَمِيَّةِ العَوَامِلِ التِي تُؤَثِّرُ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. وَقَامَتْ (عجلوني،2006) بِدِرَاسَةٍ هَدَفَتْ إلَى مَعرِفَةِ العَوامِلِ المُؤَثِّرَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ للشَّرِكَاتِ المُسَاهِمَةِ العَامَّةِ المُدرَجَةِ فِي بُورصَةِ عَمَّانَ. وتَوَصَّلَتِ الدِّرَاسَةِ إلَى أهَمِّيَةِ كُلٍّ مِن حَجمِ الشَّرِكَة، وَدَرَجَةِ تَعقِيدِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيق، وَدَرَجَةِ مُخَاطَرَةِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيق، وَحَجمِ مَكتَبِ التَّدقِيقِ فِي تَحدِيدِ أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ. وَفِي دِرَاسَةٍ حَدِيثَةٍ قَامَ بِهَا (حجازي ،2015)، هَدَفَتْ إلَى مَعرِفَةِ العَوَامِلِ المُحَدِّدَةِ لِأتعَابِ التَّدقِيق، كَمَا هَدَفَتْ أيضاً إلى مَعرِفَةِ أَثَرِ أتعَابِ التَّدقِيقِ وَمُحَدِّدَاتِهَا فِي جَودَةِ عَمَلِيَّةِ التَّدقِيق. ومن أهم النتائج التي تَوَصَّلَتِ لها الدِّرَاسَةُ وُجودِ أَثَرٍ ذِي دَلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ لِكُلٍّ مِن (حَجمِ الشَّرِكَةِ الخَاضِعَةِ للتَّدقِيق، وَعَدَدِ الشَّرِكَاتِ التَّابِعَة، وَنِسبَةَ السُّيُولَةِ السَّرِيعَة، وصَافِي الخَسَارَة، وَحَجمَ مَكتَبِ التَّدقِيق) فِي تَحدِيدِ أتعَابِ التَّدقِيق، وَعَدَمِ وُجُودِ أَثَرٍ ذِي دَلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ لِكُلٍّ مِن (إجمَالِيِّ المَخزُونِ وَالمَدِينِينَ إلى إجمَالِيِّ الأصُول، وَمُعَدَّلِ العَائِدِ عَلَى حُقُوقِ المُسَاهِمِينَ، وَنِسبَةِ الرَّفعِ المَالِيّ) فِي تَحدِيدِ أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ.

مَا يُمِيِّزُ الدِّرَاسَة

يَتَّضِحُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ عَدَمُ وُجُودِ أيِّ دِرَاسَةٍ– عَلَى المُستَوَى المَحَلِّيِّ فِي الأردُنّ– تَنَاوَلَتْ أَثَرَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق؛ حُيثُ كَانَتْ تَقتَصِرُ الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ فِي الأردُنِّ عَلَى العَوَامِلِ المُؤَثِّرَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ دُونَ أخذِ دَورِ المَالِكِينَ فِي التَّأثِيرِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق بعينِ الاعتِبَارِ، وَقَد أشَارَتِ الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ التِي أجرِيَتْ خَارِجَ الأردُنِّ إلى أَهَمِّيَّةِ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، وَبِالتَّالِي سَتُسهِمُ هذِهِ الدِّرَاسَةُ فِي مِلءِ الفَجوَةِ فِي هذَا المَجَال، وَتُضِيفُ نَتِيجَةً بَحثِيَّةً جَدِيدَةً فِي بِيئَةِ الأعمَالِ الأردُنِيَّة. وَيَتَّضِحُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ التِي أجرِيَتْ خَارِجَ الأردُنِّ وُجُودَ نَتَائِجَ مُختَلِطَةٍ لِتَأثِيرِ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، لِذَلِكَ فَإنّ هذِهِ الدِّرَاسَةَ تُحَاوِلُ تَقدِيمَ أَدِلَّةٍ إضَافِيَّةٍ للوُقُوفِ عَلَى أَثَرِهَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيِّ.

مَنهَجِيَّةُ الدِّرَاسَة

مجتمع وعينة الدراسة: يَتَكَوَّنُ مُجتَمَعُ الدِرَاسَةِ مِن جَمِيعِ الشَّرِكَاتِ المُسَاهِمَةِ العَامَّةِ الأردُنِيَّةِ فِي قِطَاعَيِّ الصِّنَاعَةِ والخَدَمَاتِ المُدرَجَةِ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيِّ بِتَارِيخِ 12/31/ 2014، والبَالِغ عددها فِي هذا التَّارِيخِ (123) شَرِكَة، حَيثُ تَتَوَزَّعُ هذهِ الشَّرِكَاتُ بَينَ (68) شَرِكَةٍ فِي القِطَاعِ الصِّنَاعِيِّ وَ (55) شَرِكَةٍ فِي القِطَاعِ الخَدَمِيّ، وَقَد تَمَّ استِثنَاءُ القِطَاعِ المَالِيِّ مِن هذِهِ الدِّرَاسَةِ لِمَا يَتَّصِفُ بِه مِن التَّعقِيدِ والمَخَاطِرِ المُرتَفِعَةِ مُقَارَنَةً بِبَاقِي القِطَاعَاتِ الأخرَى، كَمَا أنَّ قُواعِدَ الحَاكِمِيَّةِ التِي تَحكُمُ هذا القِطَاعَ تَختَلِفُ نَوعاً مَا عَن القِطَاعَاتِ الأخرَى. أما عيّنةُ الدِّرَاسةِ فقد تَمَّ اختِيَارُ عَيِّنَةٍ مِنَ الشَّرِكَاتِ فِي مُجتَمَعِ الدِّرَاسَةِ وَعَلَى مَدَارِ(5) سَنَوَاتٍ (2010– 2014) تَتَوَافَرُ فِيهَا الشَّروطُ التَّالِيَة: أن تَكُونَ الشَّرِكَةُ مُدرَجَةً فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيِّ طِوالَ فَترَةِ الدِّرَاسَة؛ أي مِن تَارِيخِ 2010/1/1 وَحَتَّى تَارِيخِ 2014/12/31. أن لَا تَكُونَ الشَّرِكَةُ قَد أُوقِفَتْ عَنِ التَّدَاوُلِ خِلالَ فَترَةِ الدِّرَاسَة (2010–2014. وأن تَتَوَافَرَ البَيَانَاتُ المَطلوبَةُ للدراسة لِكُلِّ شَرِكَة. وَقَد نَتَجَ عَن تَطبِيقِ الشَّرُوطِ السَّابِقَةِ الحُصُولُ عَلى عَيِّنَةٍ مُكَوَّنَةٍ مِن **(86)** شَرِكَةٍ بِوَاقِعِ (424) مُشَاهَدَة.

فَرَضِيَّاتُ الدِّرَاسَة:

في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها صِيغَتِ الفَرَضِيَّاتُ بِصِيغَتِهَا العَدَمِيَّةِ عَلى النَّحوِ التَّالِي:

H01: لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذُو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ عند مستوى دلالة (0.05) للمُلكِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

H02: لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذُو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ عند مستوى دلالة (0.05) للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

H03: لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذُو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ عند مستوى دلالة (0.05) للمُلكِيَّةِ المُرَكَّزَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

H04: لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذُو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ عند مستوى دلالة (0.05) للمُلكِيَّةِ الإدَارِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

H05: لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ عند مستوى (0.05) لِنَوعِ القِطَاعِ عَلى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ والأتعاب.

نَمَاذِجُ اختِبَارِ الفَرَضِيَّات

لاختِبارِ فَرَضِيَّاتِ الدِّرَاسَة، وَمِن أجلِ الوُقُوفِ عَلَى أَثَرِ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ، فَقَد تَمَّ استِخدَامُ أنمُوذَجِ الانحِدَارِ؛ وَالذِي استَخدَمَهُ (Niemi,2005; Nelson and Mohamed-Rusdi,2015; Ali and Lesage, 2013; Adelopo, 2012; khan et al., 2011; Mitra et al.,2007)؛ حَيثُ تَتَشَابَهُ مُختَلِفُ الدُّوَلِ فِي استِخدَامِ هَذا الأنمُوذَجِ وَلكِن بِمُتَغَيِّرَاتٍ مُختَلِفَةٍ لِهَيكَلِ المُلكِيَّةِ تَتَلَاءَمُ مَع طَبِيعَةِ المَالِكِينَ فِي تِلكَ الدُّوَل، وَقَد تَمَّ استِخدَامُ نَمُوذَجَيِّ انحِدَار؛ حَيثُ يُتِيحُ الأنمُوذَجُ الأوَلُ اختِبَارَ فَرَضِيَّاتِ الدِّرَاسَةِ الأربَعَ الأولى؛ والتِي تَختَبِرُ أَثَرَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، أمَّا الأنموذَجُ الثَّانِي فَيُتِيحُ اختِبَارَ الفَرَضِيَّةِ الخَامِسَةِ الأخِيرَة؛ وَالتِي تَختَبِرُ أَثَرَ نَوعَ القِطَاعِ فِي التَّأثِيرِ عَلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق؛ وَذلِكَ عَلَى النَّحوِ التَّالِي:

الأنمُوذَجُ الأوَّل

$$\mathbf{LNFEES}= \beta0 + \beta1\ \mathbf{INST} + \beta2\ \mathbf{FOREIGN}+ \beta3\ \mathbf{BLOCK}+ \beta4\mathbf{MNAGERIAL}+ \beta5\ \mathbf{LNASSET}+ \beta6\ \mathbf{INVRES}+ \beta7\ \mathbf{LEV}+ \beta8\ \mathbf{BIG4}+ \beta9\ \mathbf{ROA}+ \varepsilon$$

الأنمُوذَجُ الثَّانِي

$$\mathbf{LNFEES= \beta0 + \beta1\ INST + \beta2\ FOREIGN+ \beta3\ BLOCK+ \beta4\ MNAGERIAL + \beta5\ LNASSET+ \beta6\ INVRES + \beta7\ LEV + \beta8\ BIG4+ \beta9\ ROA + \beta10\ INDUSTRY+\varepsilon}$$

حَيثُ أنَّ:

LNFEES	اللوغَارِيتمُ الطَّبِيعِيُّ لإجمَالِيِّ أتعَابِ التَّدقِيق
INST	نِسبَةُ مُلكِيَّةِ الشَّرِكَاتِ (الجِهَاتِ الاعتِبَارِيَّة) مِن أسهُم الشَّرِكَة
MNAGERIAL	نِسبَةُ مُلكِيَّةِ أعضَاءِ مَجلِسِ الإدَارَةِ مِن أسهُمِ الشَّرِكَة
FOREIGN	نِسبَةُ مُلكِيَّةِ الجِهَاتِ الأجنَبِيَّةِ مِن أسهُمِ الشَّرِكَة
BLOCK	نِسبَةُ مَن يَمتَلِكُونَ 5% أو أكثَرَ مِن أسهُمِ الشَّرِكَة
INDUSTRY	مُتَغَيِّرٌ وَهمِيٌّ يَأخُذُ الرَّقمَ (1) إذا كَانَتِ الشَّرِكَةُ مِنَ القِطَاعِ الصِّنَاعِيِّ، وَيأخُذ الرَّقمَ (0) إذا كَانَتِ الشَّرِكَةُ مِنَ القِطَاعِ الخَدَمِيّ.
LNASSET	اللوغَارِيتمُ الطَّبِيعِيُّ لإجمالي الأصول
LEV	نِسبَةُ المَديُونِيَّةِ؛ وَتُقَاسُ بِنِسبَةِ أجمَالِيِّ الدُّيونِ إلى إجمَالِيِّ الأصُول
BIG4	مُتَغَيِّرٌ وهَمِيٌّ يَأخُذُ الرَّقمَ (1) إذا تَمَّ التَّدقِيقُ مِن قِبَلِ كُبرَى شَرِكَاتِ التَّدقِيقِ الأربَعَة، وَيأخُذُ الرَّقمَ (0) إذا تَمَّ التَّدقِيقُ مِن قِبَلِ شَرِكَاتِ التَّدقِيقِ الأخرى
ROA	العَائِدُ عَلَى الأصُول؛ وَيُقَاسُ بِنِسبَةِ صَافِي الرِّبحِ قَبلَ الفَوَائِدِ إلى إجمَالِيِّ الأصُول.
INVRES	تَعَقُّدُ الأعمَال؛ وَيُقَاسُ بِنِسبَةِ إجمَالِيِّ المَخزُون وَالمَدِينِينَ لِإجمَالِيِّ الأصُول
ε	الخَطَأ العَشوَائِي

التَّحليلُ الإحصائـيُّ لبيانات الدراسة

يَتَنَاوَلُ هذا الجزءُ من الدِّراسَةِ ثلاثَةَ مَحَاوِرَ أسَاسِيَّة؛ أمَّا المِحوَرُ الأوَّلُ فيَتَعَلَّقُ بِاختِبَارِ التَّداخُلِ الخَطيِّ للتَّأكُدِ مِن سَلَامَة أنمُوذَجَيِّ الدِّرَاسَةِ مِن مُشكِلَةِ التَّدَاخُلِ الخَطيّ، وَأَمَّا المِحوَرُ الثَّاني فَيَتَعَلَّقُ بالإحصَاءِ الوَصفِيِّ لِمُتَغَيِّرَاتِ الدِّرَاسَة،

ويتناول المِحوَرُ الثالث اختِبار الفَرَضِيَّات.

اختبار التداخل الخطي: تبين من اختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة أنَّ مُعَامِلَ (VIF) للمُتَغَيِّرَاتِ المُستَقِلَّةِ يَقِلُّ عَن (2.7) فِي الأنمُوذَجِ الأوَّلِ وَالثَّانِي؛ حَيثُ تَرَاوَحَت قِيمَةُ (VIF) فِي كِلَا الأنمُوذَجَينِ بَينَ (1–2.7) وَتبين أيضاً أنَّ مُعَامِلَ (Tolerance) للمُتَغَيِّرَاتِ المُستَقِلَّةِ يَزيدُ عَن (0.35) فِي الأنمُوذَجِ الأوَّلِ وَالثَّانِي؛ حَيثُ تَرَاوَحَتْ قِيمَةُ مُعَامِلِ (Tolerance) بَينَ (0.35–1) فِي كِلا الأنمُوذَجَين، مِمَّا يُؤكِّدُ عَلَى عَدَمِ وُجُودِ مُشكِلَةِ التَّداخُلِ الخَطِّيِّ بَينَ مُتَغَيِّرَاتِ المُستَقِلَّةِ فِي أنمُوذَجَيِّ الدِّرَاسَة.

الإحصَاءُ الوَصفِيُّ لِمُتَغَيِّرَاتِ الدِّرَاسَة:

يُظهِرُ الجَدوَلُ رَقمُ (1) أدناه الإحصَاء الوَصفي لِمتَغَيِّرَات الدِّرَاسَة المُتَّصِلَة فِي حِين يُظهِرُ الجَدولَ رَقمَ (2) الإحصَاءَ الوَصفيِّ لِلمتَغَيِّرَاتِ الوَهمِيَّة للدراسَة:

نُلاحِظ مِنَ الجَدوَلِ رَقْمِ (1) أنَّ مُتَوَسِّطَ أتعَابِ التَّدقِيقِ لِعَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ قَد بَلَغَ (16368.35) دِينَارا، وَقَد بَلَغَت أعلَى قِيمَةٍ لأتعَاب التَّدقِيقِ مَبلَغَ (131818) دِينَاراً؛ فِي حِينِ بَلَغَتْ أدنَى قِيمَةٍ لأتعَابِ التَّدقِيقِ مَبلَغَ (2000) دِينَارا؛ وهذا يَدُلُّ عَلى أنَّ هُنَاكَ مكاتب تدقيق لا تَلتَزِمُ بالحَدِّ الأدنَى لِأتعَابِ التَّدقِيقِ والذي نَصَّتْ عَليهِ جَمعِيَّةُ المُحَاسِبِينَ القَانُونِيِّينَ الأردُنِيِّينَ والبالغ (7500) دِينَارا للشركات المساهمة العامة، ويشير الانحراف المعياري عَلَى تَفَاوُتٍ وَاضِحٍ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ بَينَ الشَّرِكَاتِ فِي عَيِّنَةِ الدِّرَاسَة. أمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالمُتَغَيِّرَاتِ المُستَقِلَّةِ فَنُلاحِظُ أيضاً مِنَ الجَدوَلِ رَقمِ (1) أنَّ مُتَوَسِّطَ نِسبَةِ المُلكيَّةِ المُؤسَّسِيَّةِ يُقَارِبُ (0.50)، وَهذا يَدُلُّ عَلَى أنَّ الاستِثمَارَ المُؤَسَّسِيَّ يُشَكِّلُ جُزءاً مُهِمَّاً مِن هَيكَلِ مُلكِيَّةِ الشَّرِكَاتِ المُدرَجَةِ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيّ، وَبِالتَّالِي فَإنَّ ارتِفَاعَ حِصَّةِ المُؤَسَّسَاتِ مِنَ الأسهُمِ يُتِيحُ لَها قُدرَةً أعلى عَلَى مُرَاقَبَةِ الإدَارَةِ وَتَصَرُّفَاتِها.

الجُدولُ رَقم (1)

الإحصاءُ الوَصفيُّ لِمُتَغَيِّرَاتِ الدِّرَاسَةِ المُتَّصِلَةِ للأعوَام (2010–2014)

المُتَغَيِّر	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أتعَابُ التَّدقِيق	2000	131818	16368.35	22413.232
اللوغَاريتمُ الطَّبِيعِيُّ لأتعَابِ التَّدقِيق	7.601	11.789	9.29812	.760840
إجماليُّ الأصول	469848	1765784380	90645088	223873091
اللوغَاريتمُ الطَّبيعِيُّ لإجمَاليِّ الأصُول	13.060	21.292	17.02928	1.503536
المُلكِيَّة المُؤَسَّسِيَّة	.0000	1.000	.49921	.277334
المُلكيَّة الأجنَبِيَّة	.0000	.9880	.19055	.242354
المِلكِيَّةُ الإدَاريَّة	.0020	.9990	.51013	.252317
المُلكِيَّةُ المُركَّزَة (كِبارُ المَالِكِين)	.0000	.9990	.60835	.217625
نِسبَةُ تَعَقُّدِ الأعمَال	.0000	.9030	.23209	.199768
العَائِدُ عَلَى الأصُول	-.2360	.3230	.03521	.081153
نِسبَةُ المَديُونِيَّة	.0000	.9530	.30322	.206379

وَنُلَاحِظُ أيضاً أنَّ مُتَوَسِّطَ نِسبَةِ المُلكيَّةِ الأجنَبِيَّةِ كانَ (0.19)، وَهِيَ نِسبَةٌ جَيِّدَةٌ نَوعاً مَا، وَتَدُلُّ عَلَى تَبَنِّي سِيَاسَاتٍ تُشَجِّعُ الاستِثمَارِ الأجنَبِيّ، وَيُظهِرُ الجَدوَلُ ذَاتُهُ أنَّ مُتَوَسِّطَ نِسبَةِ المُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ (مَجلِسَ الإدَارَة) قَد بَلَغَ نِسبَةَ (0.51)، وَهذَا يَدُلُّ عَلى رَغبَةِ المُستَثمِرِينَ فِي الشَّرِكَاتِ الأردُنِيَّةِ بِإدارَةِ استِثمَارَاتِهِم بِأنفُسِهِم، أمَّا كِبَارُ المَالِكِينَ فَنَرَى أنَّ مُتَوَسِّطَ نِسبَةَ مُلكِيَّتِهِم بَلَغَتْ مَا يُقَارِبُ نِسبَةَ (0.61)؛ وَهِيَ نِسبَةٌ مُرتَفِعَةٌ نَوعاً ما، وقريبة مما يوجد في بعض الدول العربية، حيث اشار (Al-Saidi, 2013) إلى ان الملكية في الشركات الكويتية بشكل عام مركزة بدرجة عالية، وكذلك أشار(Alghamdi and Rhodes, 2014) إلى أن هذه النسبة تصل إلى 48% في القطاع الصناعي و80% في القطاع الخدمي في المملكة العربية السعودية. وَهذا يُؤكِّدُ عَلَى تَرَكُّزِ المُلكيَّةِ فِي الدُّوَلِ النَّامِيَةِ مِثلَ الأردُنّ، وَالتِي تَكُونُ فِيهَا الأسهُمُ بِيَدِ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ مِنَ المُسَاهِمِينَ تُؤَثِّرُ بِشَكلٍ فاعِلٍ فِي عَمَلِ الشَّرِكَةِ وَنَشَاطَاتِهَا، وَبالتَّالِي تَختَلِفُ عَنِ الدُّوَلِ المُتَقَدِّمَةِ، وَالتِي تَكُونُ فِيهَا المُلكِيَّةُ مُتَشَتِّتَةً (Haddad et al., 2015).

وَبِالنَّظَرِ إلى المُتَغَيِّرَاتِ الضَّابِطَةِ المُتَّصِلَةِ نَجِدُ أنَّ مُتَوَسِّطَ العَائِدِ عَلَى الأُصُولِ لِشَرِكَاتِ العَيِّنَةِ قَد بَلَغَ (0.035)، وَقَد بَلَغَ أكبَرُ عَائِدٍ عَلَى الأصُولِ (0.323)، وَبَلَغَ أدنَى عَائِدٍ عَلَى الأصُولَ (0.236−)، وَيَعُودُ انخِفَاضُ مُتَوَسِّطِ العَائِدِ عَلَى الأصُولِ إلى الخَسَائِرِ التِي حَقَّقتهَا العَدِيدُ مِنَ الشَّرِكَات؛ فَقَد بَلَغَتِ المُشَاهَدَاتُ التي تَحتَوِي عَلَى خَسَارَةٍ فِي صَافِي الرِّبحِ قَبلَ الفوَائِد (المُستخدَمِ لإيجَادِ العَائِدِ عَلَى الأصُول) مَا يُعَادِلُ (103) مُشَاهَدَة من أصلِ (424) مُشَاهَدَة وَقَد بَلَغ الانحِرَافُ المِعيَارِيُّ للعَائِدِ عَلَى الأصُولِ (0.08).

ونُلاحِظ مِنَ الجَدوَلِ كذلك أنَّ مُتَوَسِّطَ إجمالي الأصول لِعَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ قَد بَلَغَ (90645088) دِينَارا، وَقَد بَلَغَت أعلَى قِيمَةٍ لإجمالي الأصول مَبلَغَ (1765784380) دِينَاراً؛ فِي حِينِ بَلَغَتْ أدنَي قِيمَةٍ لإجمَالِيِّ الأصُول مَبلَغَ (469848) دِينَار؛ وتشير قيمة الانحراف المعياري إلى وجود تَفَاوُتٍ وَاضِحٍ فِي إجمالي الأصُول بَينَ الشَّرِكَاتِ فِي عَيِّنَةِ الدِّرَاسَة. وَلوحظ من بيانات الدراسة أنّ الشَرِكَةَ الأصغَرَ حَجماً بَينَ الشَّرِكَاتِ قَد تَقَاضَى مُدَقِّقُ حِسَابَاتِهَا الخَارِجِيِّ أقَلَّ مَبلَغٍ لِأتعَابِ التَّدقِيقِ مِن بَينِ الشَّرِكَاتِ فِي عَيِّنَةِ الدِّرَاسَة، مِمَّا يُشِيرُ إلَى أنَّ أتعَابَ التَّدقِيقِ تَتَأثَّرُ بِحَجمِ الشَّرِكَة، حَيثُ أنَّ انخِفَاضَ حَجمِ الشَّرِكَةِ مَحَلَّ التَّدقِيقِ يَخفِضُ مِن تَضَارُبِ المَصَالِحِ فِي الشَّرِكَة، وَيُقَلِّلُ مِنَ الجُهُودِ التِي يَبذِلُهَا المُدَقِّقُ، مِمَّا يُسهِمُ فِي انخِفَاضِ أتعَابِ التَّدقِيقِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق. وَنُلَاحِظُ مِنَ الجَدوَلِ ذَاتِه أنَّ مُتَوَسِّطَ نِسبَةِ المَدِيُونِيَّة بَلَغَ (0.30)؛ أَي أنَّ الشَرِكَاتِ الصِّنَاعِيَّةَ وَالخَدَمِيَّةَ المُدرَجَةَ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيَّ تَعتَمِدُ بِنِسبَةِ (0.30) عَلَى الدُّيونِ لِتَمويلِ أصُولِها، وَقَد بَلَغَت أعلَى نِسبَةِ مَدِيُونِيَّةٍ (0.95) فِي حِينِ بَلَغَت أدنَى نِسبَةِ مَدِيُونِيَّةٍ (0.00)، وَقد بَلَغَ الانحِرَافُ المِعيَارِيُّ لِنسبَةِ المَدِيُونِيَّةِ (0.21)، وَنَرَى أنَّ مُتَوَسِّطَ نِسبَةِ تَعقُّد الأعمالِ – وَالتِي تَمَّ قِيَاسُهَا بِاستِخدَامِ إجمَالِيِّ المَدِينِينَ وَالمَخزُونِ لِإجمَالِيِّ الأصُولِ بَلَغَتْ(0.23)، وَقَد بَلَغت أعلَى قِيمَةٍ لهذهِ النِّسبَةِ (0.90)، وأدنَاهَا (0.00)، بانحِرَافٍ مِعيَارِيٍّ نِسبَتُهُ (0.20).

أمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ **بِالمُتَغَيِّرَاتِ الوَهمِيَّة** (حَجمِ مَكتَبِ التَّدقِيق، وَنَوعِ القِطَاع) فَقَد تَمَّ استِخدَامُ الإحصَاءُ الوَصفِيُّ لَهُمَا بِاستِخدَامِ التِّكرَارَاتِ والنِّسَبِ المِئَوِيَّة، وَالجَدوَلُ رَقمُ (2) يُظهِرُ هذِهِ النَّتَائِجَ؛ حَيثُ يُظهِرُ الجَدوَلُ أنَّ (213) مِنَ المُشَاهَدَاتِ تَعودُ للشَّرِكَاتِ الصِّنَاعِيَّة، وَبِنِسبَةِ (50.2%)، مُقَابِلَ (211) مِنَ المُشَاهَدَاتِ تَعُودُ لِشَرِكَاتٍ خَدَمِيَّةٍ وَبِنِسبَةِ (49.8%)، حَيثُ تَتَسَاوى تَقرِيباً عَيِّنَةُ الدِّرَاسَةِ فِي تَوَزُّعُ مُشَاهَدَاتِهَا بَينَ القِطَاعِ الصِّنَاعِيِّ والخَدَمِيّ.

الجَدوَلُ رَقمُ (2)

الإحصَاءُ الوَصفِيُّ لِمُتَغَيِّرَاتِ الدِّرَاسَةِالوَهمِيَّةِ للأعوَامِ (2010−2014)

الإحصاءُ الوَصفِيّ	نَوعُ القِطَاع		حَجمُ مَكتَب التَّدقِيق	
	القِطَاعُ الصِّنَاعِيّ	القِطَاعُ الخَدَمِيّ	Big 4	Non-Big 4
التِّكرَار	213	211	180	244
المَجمُوع	424		424	
النِّسبَةُ المِئَوِيَّة	%50.2	%49.8	%42.5	%57.5
المَجمُوع	%100		%100	

وَيَظهَرُ مِن الجَدوَلِ كَذلِكَ أنَّ مَا نِسبَتُهُ (57.5%) مِنَ المُشَاهَدَاتِ فِي عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ، وَعَلَى مَدَارِ خَمسِ سَنَوَاتٍ تَمِيلُ إلَى استِئجَارِ مَكَاتِبِ التَّدقِيقِ العَادِيَّةِ (Non-Big 4)، مِمَّا يَعنِي أنَّ العَديدَ من الشَّرِكَاتِ الصِّنَاعِيَّةِ وَالخَدَمِيَّةِ المُدرَجَةِ فِي سُوقِ عَمَّانَ المَالِيِّ يَتِمُّ تَدقِيقُ حِسَابَاتِها مِن قِبَلِ شَرِكَاتِ التَّدقِيقِ العَادِيَّة.

اختِبَارُ الفَرَضِيَّات

لِغَايَةِ اختِبَارِ فَرَضِيَّاتِ الدِّرَاسَةِ فَقَد تَمَّ استِخدَامُ أنمُوذَجَيِّ انحِدَار؛حَيثُ يُتِيحُ الأنمُوذَجُ الأوَّلُ اختِبَارَ فَرَضِيَّاتِ الدِّرَاسَةِ الأربَعِ الأولَى؛ وَالتِي تَختَبِرُ أَثَرَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، أمّا الأنمُوذَجُ الثَّانِي فَيُتِيحُ اختِبَارَ الفَرَضِيَّةِ الخَامِسَةِ؛ وَالتِي تَختَبِرُ أَثَرَ نَوعِ القِطَاعِ فِي التَّأثِيرِ عَلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق. وَلِغَايَةِ اختِبَارِ الفَرَضِيَّاتِ فَقَد تَمَّ اعتِمَادُ مستوى مَعنَوِيَّةٍ (5%)، وَالجَدوَلُ التَّالِي يُظهِرُ نَتَائِجَ أنمُوذَجَيِّ الانحِدَار:

الجَدوَلُ رَقمُ (3)

نَتَائِجُ أنمُوذَجَيِّ الانحِدَار باستِخدَامِ طَرِيقَةِ المُرَبَّعَاتِ الصُّغرَى (OLS)

المتغيرات	الأنموذج الأول		الأنموذج الثني	
	B	P value	B	P value
ثَابِتُ الانحِدَار (C)	2.838	.000**0	2.799	.000**0
المُلكِيَّةُ المُؤَسَّسِيَّة	.2920	.006**0	.2920	.006**0
المُلكِيَّةُ الأجنَبِيَّة	.2030	.038*0	.1970	.044*0
المُلكِيَّةُ الإدَارِيَّة	.5600-	.000**0	.5730-	.000**0
المُلكِيَّة المُرَكَّزة	.0760	.5940	.0990	.4960
اللوغاريتمُ الطَّبِيعِيُّ لإجمَالِيِّ الأصُول	.3750	.000**0	.3760	.000**0
تَعَقُّدُ الاعمَال	.2770	.011*0	.2230	.0770
العَائِدُ عَلى الأصُول	.8350-	.005**0	.8100-	.007**0
نِسبَةُ المَديُونِيَّة	.2090-	.0880	.1920-	.1210
حَجمُ مَكتَبِ التَّدقِيق	.3840	.000**0	.3830	.000**0
نَوعُ القِطَاع	---	---	.0420	.4050
R	.8330		.8330	
R Square	.6940		.6940	
Adjusted R Square	.6870		.6870	
F	104.163		93.748	
Sig	0.000**		0.000**	

****مَعنَوِيَّة عِندَ مُستَوى 1% * مَعنَوِيَّة عِندَ مُستَوى 5% المُتَغَيِّرُ التَّابِع: أتعابُ التَّدقِيق**

يَتَّضِحُ مِنَ الجَدوَلِ رَقمِ (3) مَعَنَوِيَّةَ كِلا الأنموذجين عِندَ مُستَوى (1%)، وَهذا يَدُلُّ عَلى أنَّ مُتَغَيِّرَاتِ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي كِلا الأنمُوذَجَينِ قَادِرَةٌ عَلى تَفسِيرِ التَّفَاوُتِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، وَيَتَّضِحُ مِنَ الجَدوَلِ أنَّ قِيمَةَ مُعَامِلِ التَّحدِيدِ المُعَدَّلِ (Adjusted R Square) قَد بَلَغَتْ نِسبَةَ (0.687) فِي كِلا الأنمُوذَجَينِ، وَتشُيرُ هذِهِ النِّسبَةُ إلى أنَّ الأنمُوذَجَ الأوَّلَ يُفَسِّر

مَا نِسبَتُه (0.687) مِنَ التَّفَاوُتِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، كما يُفَسِّرُ الأنمُوذَجُ الثَّانِي أيضَاً مَا نِسبَتُهُ (0.687) مِنَ التَّفَاوُتِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. وَقَد أظهَرَتِ الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ نَتَائِجَ مُتَشَابِهَةً لِقِيمَةِ مُعَامِلِ التَّحدِيدِ المُعَدَّلِ حَيثُ بَلَغَت قِيمَةُ مُعَامِلِ التَّحدِيدِ المُعَدَّلِ ما نِسبَتُهُ (0.669) فِي دِرَاسَةِ (Mitra et al.,2007) ، فِي حِينِ سَجَّلَتْ دِرَاسَةُ (Adelopo, 2012) قِيمَةَ (0.723) لِمُعَامِلِ التَّحدِيدِ.

H01: لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ عند مستوى دلالة (5%) للمُلكِيّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

وَلِغَايَةِ اختِبَارِ هذِهِ الفَرضِيَّةِ نُلاحِظُ مِنَ الجَدوَلِ رَقمِ (3)، وَفِي الأنموذجِ الأولِ وُجُودَ عَلاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ هامة بَينَ المُلكِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ كَان مُعامِلُ المَيلِ (β) مُوجِباً ، وَكمَا سَبَقَ ذِكرُهُ فإنَّهُ سَيَتِمُّ اعتِمَادُ الأنمُوذَجِ الأوَّلِ لِغَايَةِ اختِبَارِ الفَرضِيَّات التِي تَتَعَلَّقُ بِمُتَغَيِّرَاتِ هَيكَلِ المُلكِيَّة؛ حَيثُ بَلَغَ مُعَامِلُ مَيلِ الأنمُوذَجِ الأوَّلِ للمُلكِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ (0.292)، وَبَلَغَتْ القِيمَةُ الاحتِمَالِيَّةُ (0.006)؛ وَهِيَ أقلُّ مِن (5%)، وَتُشِيرُ هذِهِ النَّتِيجَةُ إلى أنَّ المُلكِيَّةَ المُؤَسَّسِيَّةَ تُفَسِّرُ مَا نِسبَتُهُ (0.292)، مِن التَّغَيُّرِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، لِذلِكَ تُرفَضُ الفَرَضِيَّةُ العَدَمِيَّةُ، وَتُقبَلُ الفَرَضِيَّةُ البَدِيلَةُ التِي تَنُصُّ عَلَى وُجُودِ أَثَرٍ ذي دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ للمُلكِيَّةِ المُؤسَّسِيَّة فِي أتعَابِ التَّدقِيق. وَتَتَّفِقُ هذِهِ النَّتِيجَةُ مَع ما توصلت إليه الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ (Ali and Lesage, 2013) التِي أشَارَتْ إلى زِيَادَةِ أتعَابِ التَّدقِيقِ للمُلكِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّة؛ حَيثُ إنَّ الاستِثمَارَ المُؤسَّسِي يعتبر جُزءً هَاماً مِنَ الشَّرِكَةِ وَنِظَامِ الحَاكِمِيَّةِ فِي الشَّرِكَةِ وَمُؤثِّراً فِيهَا ويؤدي بالتالي إلى زِيَادَةِ الطَّلَبِ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ عَالِيَةِ الجُودَةِ لِضَمَانِ مَوثُوقِيَّةِ وَجَودَةِ البَيَانَاتِ المَالِيَّةِ التِي تُعِدُّهَا الإدَارَة. كَمَا يُمكِنُ تَبرِيرُ هذِهِ النَّتِيجَةِ بأنَّ الشَّرِكَاتِ التِي تَرغَبُ فِي استِقطَابِ الاستِثمَارِ المُؤَسَّسِي تَمِيلُ إلَى شِرَاءِ خَدَمَاتِ تَدقِيقٍ عَالِيَةِ الجَودَةِ لإعطَاءِ مُؤشِّرٍ جَيِّدٍ لِهؤلَاءِ المُستَثمِرِينَ عَن جَودَةِ تَقَارِيرِهَا المَالِيَّةِ، مِمَّا يَزِيدُ الطَّلَبَ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ والاهتِمَامَ بِجَودَتِه، ونَتِيجَةً لِذَلِكَ تَرتَفِعُ أتعَابُ التَّدقِيقِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق. تُشِيرُ هذِهِ النَّتِيجَةُ إلى الدَّورِ الفَاعِلِ والرَّقَابِيِّ للاستِثمَارِ المُؤسَّسِيِّ فِي عَمَلِيَّةِ التَّدقِيقِ وَتَحدِيدِ أتعَابِ المُدَقِّق، وَتَتَّفِقُ مَع دِرَاسَةِ (Ali and Lesage, 2013) التِي وَجَدَتْ عَلَاقَةً إيجَابِيَّةً هامة بَينَ الاستِثمَارِ المُؤسَّسِيِّ وأتعَابِ التَّدقِيق.

H02: لا يُوجَدُ أَثَرٌ ذُو دِلَالَة إحصَائِيَّةٍ عند مستوى دلالة (5%) للمُلكِيَّة الأجنَبِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

نُلاحِظُ مِنَ الجَدوَلِ رَقمِ (3) أنَّ مُعَامِلَ المَيلِ (β) للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ كان مُوجِباً، وَقَد بَلَغَتْ قِيمَةُ مُعَامِلِ المَيلِ للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ فِي الأنموذج الأوَّلِ مَا نِسبَتُهُ (0.203)، وَكَانَتِ القِيمَةُ الاحتِمَالِيَّةُ في الأنمُوذَجِ الأوَّلِ (0.038)، وَهِيَ أقلُّ مِن (5%)؛ أَي أنَّ هُناكَ عَلَاقَةً إيجَابِيَّةً ذَاتَ دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ بَينَ المُلكِيَّة الأجنَبِيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق، لِذَلِك تُرفَضُ الفَرَضِيةُ العَدَمِيَّة، وتُقبَلُ الفَرَضِيَّةُ البَدِيلَةُ التِي تَنُصُّ عَلَى وُجُودِ أَثَرٍ ذي دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. تُشِيرُ هذِهِ النَّتَائِجُ إلى الدَّورِ الفَاعِلِ والرَّقَابِيِّ للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ وَدَورِهَا كَأداةٍ هَامَّةٍ للحَاكِمِيَّةِ فِي مُرَاقَبَةِ شُؤونِ الشَّرِكَةِ وَالحَثِّ عَلى المَزِيدِ مِن الطَّلَبِ عَلى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ مِمَّا يُسهِمُ فِي تَحسِينِ جُودَةِ التَّدقِيقِ وَرَفعِ الأتعَابِ التي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق. وَتَتَّفِقُ هذِهِ النَّتِيجَةُ مَع دِرَاسَةِ (Niemi,2005) التِي وَجَدَتْ عَلَاقَةً إيجَابِيَّةً هَامَّةً بَينَ الشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ لِمَالِكِينَ أجَانِبَ (فُروعِ الشَّرِكَاتِ الأجنَبِيَّة) وَأتعَابِ التَّدقِيق؛حَيثُ أَشَارَ إلى أنَّ أتعَابَ التَّدقِيقِ قَد تَزِيدُ للشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ المَملوكَةِ مِن قِبَلِ شَرِكَاتٍ أجنَبِيَّةٍ عَلَى الشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ المَملُوكَةِ مِن قِبَلِ جِهَاتٍ مَحَلِّيَّة، وذلِكَ لِحَاجَةِ الشَرِكَاتِ التَّابِعَةِ المَملُوكَةِ مِن قِبَلِ أَجَانِبَ إلى مَزِيدٍ مِنَ الحَاكِمِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ لِمُرَاقَبَةِ الإدارة، ولتَعَقُّدِ عَمَلِيَّةِ إعدادِ التَّقَارِيرِ المَالِيَّةِ بِسَبَبِ البُعدِ الجُغرافيِّ للمَالكين، وَيَرتَبِطُ عَمَلُ المُدَقِّقِ فِي الشَّرِكَاتِ المَملُوكَةِ مِن قِبَلِ جِهَاتٍ أجنَبِيَّةٍ، وَخُصُوصَاً إذا كَانَتِ الشَّرِكَةُ المَحَلِّيَّةُ تَتبَعُ لِشَرِكَاتٍ أجنَبِيَّةٍ بِالمَزِيدِ مِنَ المَهَامِّ المَطلُوبَةِ مِنَ المُدَقِّق حَيثُ يَتَطَلَّبُ تَدقِيقُ مِثلُ هذِهِ الشَّرِكَاتِ جُهدَاً أكبَرَ مِنَ المُدَقِّق، مِمَّا يُسهِمُ فِي زِيَادَةِ أتعَابِ التَّدقِيق.

H03: لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذُو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ عند مستوى دلالة (5%) للمُلكِيَّةِ المُرَكَّزَةِ (كِبارِ المَالِكِين) فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

لِغَايَةِ اختِبَارِ هذِهِ الفَرَضِيَّة نُلَاحِظُ مِنَ الجَدوَلِ رَقمِ (3)، وُجُودَ عَلَاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ غَيرِ هَامَّةٍ إحصائياً بَينَ المُلكِيَّةِ المُرَكَّزَةِ وأتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ بَلَغَ مُعَامِلُ المَيلِ(β) للمُلكِيَّةِ المُرَكَّزَةِ

فِي الأنمُوذَجِ الأوَّلِ (0.076)، وَكَانَتِ القِيمَةُ الاحتِمَاليَّةُ للمُلكيَّةِ المُرَكَّزَةِ فِي الأنمُوذَجِ الأوَّلِ (0.594)، وَهِيَ أكبَرُ مِن (5%)؛ أي لَا يُوجَدُ علاقَةٌ ذَاتَ دِلَالَةٍ إحصَائيَّةٍ بَينَ تَرَكُّزِ المُلكيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيقِ؛ لِذلِكَ نَقبَلُ الفَرَضِيَّةُ العَدَميَّةُ التِي تَنُصُّ عَلَى عَدَمِ وُجودِ أثَرٍ ذي دِلَالَةٍ إحصَائيَّةٍ للمُلكيَّةِ المُرَكَّزَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. يُمكِنُ تَفسِيرُ هذِهِ النَّتِيجَةُ بِأنَّ زِيَادَةُ حِصَصِ كِبَارَ المَالِكِينِ مِنَ الأسهُمِ يُؤَدِّي إلَى زِيَادَةِ الرَّقَابَةِ عَلَى تَصَرُّفَاتِ المُدِيرِين، مِمَّا يُؤَدِّي إلَى انخِفَاضِ حَالَةُ تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ المَالِكِينَ وَالمُدِيرِينَ مِن حَمَلَةِ الأسهُمِ مِمَّا يقلل مِن مَخَاطِرِ التَّدقِيقِ والأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق، ولكِن بِالمُقَابِلِ ترتَفِعُ حَالَةُ تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ كبار المَالِكِينَ والأقَلِّيَّةُ مِن حَمَلَةِ الأسهُمِ مِمَّا يَزِيدُ مِن مَخَاطِرِ التَّدقِيقِ والأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق، وَبالتَّالِي فَإنَّ عَدَمَ وُجُودِ عَلاقَةٍ بَينَ المُلكيَّةِ المُرَكَّزَةِ وأتعَابِ التَّدقِيقِ قَد يَعُودُ إلى المُبَادَلَةِ بَينَ انخِفَاضِ تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ المَالِكِينَ وَالمُدِيرِينَ وَزِيَادَةِ تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ المَالِكِينَ والأقَلِّيَّة من حملة الأسهم. وَتَتَّفِقُ هذِهِ الدِّرَاسَةُ مَع دِرَاسَةِ (Yin, 2011) التِي أظهَرَتْ نَتَائِجُهَا وُجُودَ عَلاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ غَيرَ هَامَّةٍ بَينَ المُلكيَّةِ المُرَكَّزَةِ وأتعَابِ التَّدقِيق.

H04: لَا يُوجَدُ أثَرٌ ذُو دِلَالَةٍ إحصَائيَّةٍ عند مستوى دلالة (5%) للمُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ.

لِغَايَةِ اختِبَارِ هذِهِ الفَرَضِيَّةِ نُلاحِظُ مِنَ الجَدولِ رَقمِ (3) بِأنَّ مُعَامِلَ المَيلِ (β) للمُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ بَلَغَ (0.560-) في الأنمُوذَجِ الأوَّل، وَقَد كَانَتِ القِيمَةُ الاحتِمَاليَّةُ للمُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ فِي الأنمُوذَجِ الأوَّلِ (0.000)، وَهِيَ أقَلُّ مِن (5%)؛ أي يُوجَدُ عَلاقَةٌ عَكسِيَّةٌ ذَاتُ دِلَالَةٍ إحصَائيَّةٍ بَينَ المُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق، لِذلِكَ نَرفُضُ الفَرَضِيَّةُ العَدَميَّةُ التِي تَنُصُّ عَلَى عَدَمِ وُجُودِ أثَرٍ ذي دِلَالَةٍ إحصَائيَّةٍ للمَلكيَّةِ المُرَكَّزَةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، وتُقبَلُ الفَرَضِيَّةُ البَدِيلَةُ التِي تَنُصُّ عَلَى وُجُودِ أثَرٍ ذي دِلَالَةٍ إحصَائيَّةٍ للمُلكيَّةِالإدَارِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق. وَيُمكِنُ تَفسِيرُ هذِهِ النَّتِيجَةِ بأنَّ مُلكيَّةَ الإدَارَةِ مِنَ الأسهُمِ تُخَفِّضُ مِن تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ المَالِكِينَ والمُدِيرِينَ مِمَّا يُسهِمُ فِي انخِفَاضِ مَخَاطِرِ التَّدقِيقِ والأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق، وذَلِكَ لِقُدرَةِ المُدِيرِينَ المَالِكِينَ عَلَى إدارةِ مَوَارِدِ الشَّرِكَةِ بِشَكلٍ فَعَّال، وَقُدرَتِهِم على الوُصُولِ إلى المَعلُومَاتِ الخَاصَّةِ بالشَّرِكَةِ مِمَّا يُقَلِلُ مِن تَكَالِيفِ الرَّقَابَةِ للمُدَقِّقِ مُمَثِّلَةً بِأتعَابِ التَّدقِيقِ (Nelson and Mohamed-Rusdi,2015)، كَمَا أنَّ زِيَادَةَ المُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ يُخَفِّفُ مِنَ السُّلوكِ غير الملائم للمُدِيرِينَ و يُقَلِّلُ مِن إمكانيَّة الاحتِيَالِ في التَّقرِيرِ المَاليِّ، مِمَّا يُقَلِلُ المَخَاطِرَ المُتأصِّلَة وَيؤدِّي في النهاية إلى انخِفَاضِ أتعابِ التَّدقيق(Mitra et al.2007)، كما بيَّنَ(Niemi, 2005) أيضاً أنَّ سُلُوكَ كِبارِ المُدِيرِينَ المَالِكِينَ فِي تَجَنُّبِ المَخَاطِرِ فِي اتِّخَاذِ قَرَارَاتِهِم الاستثمارِيَّةِ مُقَارَنَةً بِغَيرِهِم يُسهِمُ فِي انخِفَاضِ مَخَاطِرِ التَّدقِيقِ، وَبِالتَّالِي تَنخَفِضُ الجُهُودِ المَبذولَةِ مِن قبلَ المُدَقِّقِ والأتعابُ التي يتقاضَاها، وتَتَوَافَقُ هذِهِ الدِّرَاسَةُ مَعَ نَتَائِجِ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَة (Mitra et al.2007; Gotti, et al., 2012)،وَالتِي أظهَرَتْ نَتَائِجهُا وُجوّدَ عَلَاقَةٍ عَكسِيَّةٍ هَامَّةٍ بَينَ المُلكيَّةِ الإدَارِيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق.

H05: لَا يُوجَدُ أثَرٌ ذو دِلَالَةٍ إحصَائيَّةٍ عند مستوى دلالة (5%) لِنَوعِ القِطَاعِ (صَناعِيٍّ/خَدَمِيّ) عَلى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق.

نُلَاحِظُ مِنَ الجَدولِ رَقمِ (3) أنَّ قِيمَةَ(F) للأنمُوذَجِ الثَّانِي بَلَغَتْ(93.748)؛ وَهِيَ مَعنَوِيَّةٌ عِندَ مُستَوَى (1%)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلى أنَّ مُتَغَيِّرَاتِ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي الأنمُوذَجِ الثَّانِي قَادِرَةٌ عَلى تَفسِيرِ التَّفَاوُتِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، وَنُلَاحِظُ أيضَاً تسَاوِي قِيمَةَ مَعَامُلِ التَّحدِيدِ المُعَدَّل(0.687) فِي كِلَا الأنمُوذَجَين. وَنُلَاحِظُ بَعدَ إدخَالِ المُتَغَيِّرِ الوَسِيطِ فِي الأنمُوذَجِ الثَّانِي عَدَمَ وُجودِ اختِلَافَاتٍ جَوهَرِيَّةٍ فِي النَتَائِجِ المُتَعَلِّقَةِ بِاختِبَارِ الفَرَضِيَّاتِ الأربَعَةِ الأولى؛ وَالتِي تَقِيسُ أثَرَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق؛حَيثُ نُلَاحِظُ عَدَمَ وُجُودِ اختِلَافٍ يَتَعلق بِالمُلكيَّةِ المؤَسَّسِيَّةِ وَدَورِهَا فِي التَّأثِيرِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق؛ فَقَد تَسَاوَتْ نَتَائِجُ مَعَامِلِ المَيلِ وَالقِيمَةِ الاحتِمَاليَّةِ فِي كِلَا الأنمُوذَجَين، وَأمَّا مُتَغَيِّرَاتُ هَيكَلِ المُلكيَّةِ الأخرَى فَقَد حَدَثَتْ تَغيُّرَاتٌ طَفِيفَةٌ وَغَيرُ جَوهَرِيَّةٍ فِي نَتَائِجِهَا، وَهذَا يُؤَكِّدُ عَلَى أنَّ نَوعَ القِطَاعِ لَا يُؤثِّرُ عَلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق. وَلِغَايَةِ اختِبَارِ هذِهِ الفَرَضِيَّةِ نُلاحِظُ مِنَ الجَدولِ رَقمِ (3) بأنَّ مُعَامِلَ المَيلِ (β) لِنَوعِ القِطَاعِ فِي الأنمُوذَجِ الثَّانِي قَد بَلَغَ (0.042)، وَقَد كَانَتِ القِيمَةُ الاحتِمَاليَّةُ لِنَوعِ القِطَاعِ فِي الأنمُوذَجِ الثَّانِي (0.405)، وَهِيَ أكبر مِن (5%)، لِذَلِكَ تُقبَلُ الفَرَضِيَّةُ العَدَمِيَّةُ

التِي تَنُصُّ عَلَى عَدَمِ وُجُودِ أَثَرٍ ذي دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ لِنَوعِ القِطَاعِ (صِنَاعِيّ/خَدَمِيّ) عَلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق.

مَنَاقَشَةُ النَّتَائِجِ وَالتَّوصِيَات

بناء على تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم التوصل إلى النَّتَائِجِ التَّالِيَة:

1- يوجد أَثَرٌ ذو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ للمُلكِيَّةِ المُؤسَّسِيَّة فِي أتعَابِ التَّدقِيق الخَارِجِيّ، وَهذَا يَدُلُّ عَلَى أنّ زِيَادَةَ مُلكِيَّةِ المُؤَسَّسَاتِ مِنَ الأسهُمِ يَزِيدُ مِنَ الأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق؛ حَيثُ إنَّ الاستِثمَارَ المُؤسَّسِي يَمِيلُ إلى زِيَادَةِ الطَّلَبِ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ عَالِيَةِ الجُودَةِ لِضَمَانِ مَوثُوقِيَّةِ وَجَودَةِ البَيَانَاتِ المَالِيَّةِ التِي تُعِدُّهَا الإدَارَة ولإعطَاءِ مُؤشِّرٍ جَيِّدٍ للمُستَثمِرِينَ عَن جَودَةِ تَقَارِيرِهَا المَالِيَّةِ، مِمَّا يَزِيدُ الطَّلَبَ عَلَى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ والاهتِمَامَ بِجَودَتِه، ونَتِيجَةً لِذَلِكَ تَرتَفِعُ أتعَابُ التَّدقِيقِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق، وَتَتَّفِقُ هذه الدراسة مَع دِرَاسَةِ (Ali and Lesage, 2013) التِي وَجَدَتْ عَلَاقَةً إيجَابِيَّةً هَامَّة بَينَ الاستِثمَارِ المُؤسَّسِيِّ وأتعَابِ التَّدقِيق.

2- يُوجَدُ أَثَرٌ ذو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق الخَارِجِيّ؛ وَتُشِيرُ هذِهِ النَّتَائِجُ إلى الدَّورِ الفَاعِلِ للمُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ فِي مُرَاقَبَةِ شُؤونِ الشَّرِكَةِ، وَالحَثِّ عَلى المَزِيدِ مِن الطَّلَبِ عَلى خَدَمَاتِ التَّدقِيقِ مِمَّا يُسهِمُ فِي تَحسِينِ جُودَةِ التَّدقِيقِ وَرَفعِ الأتعَابِ التي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق، وَتَتَّفِقُ هذِهِ النَّتِيجَةُ مَع دِرَاسَةِ (Niemi,2005)، التِي وَجَدَتْ عَلَاقَةً إيجَابِيَّةً هَامَّةً بَينَ الشَّرِكَاتِ التَّابِعَةِ لِمَالِكِينَ أجَانِب (فُروعِ الشَّرِكَاتِ الأجنَبِيَّة) وَأتعَابِ التَّدقِيق، وَتَتَّفِقُ أيضاً مَعَ دِرَاسَةِ (Nelson and Mohamed-Rusdi,2015) التِي أظهَرَتْ نَتَائِجُهَا وُجُودَ عَلَاقَةٍ إيجَابِيَّةٍ هَامَّةٍ بَينَ المُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ أنَّ زِيَادَةَ المُلكِيَّةِ الأجنَبِيَّةِ- كَنَوعٍ للمُلكِيَّةِ المُتَشَتِّتَةِ - يُؤَدِّي إلى انخِفَاضِ رَقَابَةِ المُسَاهِمِينَ عَلَى شُؤون الشَّرِكَة ، وَيَنتُجُ عَن ذَلِكَ ضُعفٌ فِي نِظَامِ الرَّقَابَةِ الدّاخِلِيَّة، مِمَّا يُسهِمُ فِي ارتِفَاعِ مَخَاطِرِ التَّدقِيقِ وَالأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق.

3- يُوجَدُ عَلَاقَةٌ عَكسِيَّةٌ ذَاتُ دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ بَينَ المُلكِيَّةِ الإدَارِيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ تَتَّفِقُ هذِهِ النَّتِيجَةُ مَعَ مَا بَيَّنَهُ (Jensen and Meckling ,1976) ، بأنَّ مُلكِيَّةَ الإدَارَةِ مِنَ الأسهُمِ تُخَفِّضُ مِن تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ المَالِكِينَ والمُدِيرِينَ مِمَّا يُسهِمُ فِي انخِفَاضِ مَخَاطِرِ التَّدقِيقِ والأتعَابِ التِي يَتَقَاضَاهَا المُدَقِّق، وذَلِكَ يعود لِقُدرَةِ المُدِيرِينَ المَالِكِينَ عَلَى إدارةِ مَوَارِدِ الشَّرِكَةِ بِشَكلٍ فَعَّال، وَقُدرَتِهِم على الوُصُولِ إلى المَعلُومَاتِ الخَاصَّةِ بالشَّرِكَةِ مِمَّا يُقَلِلُ مِن تَكَالِيفِ الرَّقَابَةِ للمُدَقِّقِ مُمَثِّلَةً بِأتعَابِ التَّدقِيقِ(Nelson and Mohamed-Rusdi,2015) ، كما بَيَّنَ (Mitra et al.2007) ان زِيَادَةَ المُلكِيَّةِ الإدَارِيَّةِ يُخَفِّفُ مِنَ السُّلوكِ غير الملائم للمُدِيرِينَ و يُقَلِلُ مِن إمكانِيَّة الاحتِيَالِ في التَّقرِيرِ المَالِيّ، مِمَّا يُقَلِلُ المَخَاطِرَ المُتأصِّلَة وَيؤدِّي إلى انخِفَاضِ أتعابِ التَّدقيق، وَتَتَّفِقُ هذِهِ الدِّرَاسَةُ مَعَ مُعظَمِ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ التِي تَنَاوَلَتْ تَأثِيرِ المُلكِيَّةِ الإدَارِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق (O'sullivan,2000; Niemi,2005;Mitra et al.,2007; Gotti, et al., 2012).

4- لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذُو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ للمُلكِيَّةِ المُرَكَّزَةِ (كِبارِ المَالِكِينَ) فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ الخَارِجِيّ؛ وقَد يَعُودُ ذَلِكَ إلى المُبَادَلَةِ بَينَ انخِفَاضِ تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ المَالِكِينَ وَالمُدِيرِينَ وَزِيَادَةِ تَضَارُبِ المَصَالِحِ بَينَ المَالِكِينَ والأقَلِّيَّة مِن حَمَلَةِ الأسهُم، وَقَد اتَّفَقَتْ هذِهِ النتيجَةُ مَعَ دِرَاسَةِ (Niemi, 2005)؛ حَيثُ بَيَّنَتْ نَتَائِجُ التَّحلِيلِ الأوليِّ عَدَمَ وُجُودِ تَأثِيرٍ للشَّرِكَاتِ المَملُوكَةِ مِن قِبَلِ الإدَارَةِ وَالحُكومَةِ وَالأجَانِبِ مُجتَمِعَةً فِي أتعَابِ التَّدقِيق؛ وَذَلِكَ بِسَبَبِ اختِلَافِ المَالِكِينَ فِي التَّأثِيرِ عَلَى أتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ تَختَلِفُ أتعَابُ التَّدقِيقِ بِاختِلَافِ طَبِيعَةِ المَالِكِين، وَاستِنَادَاًإلى ذَلِكَ فَإنّ نِسبَةَ مَن يَمتَلِكُونَ (5%) أو أكثَرَ قَد تَحوِي مَالِكِينَ مِنَ الشَّرِكَاتِ وَمِنَ الأجَانِبِ وَمِنَ الإدَارَة، وَبِالتَّالِي فَإنّ تَأثِيرَهُم فِي أتعَابِ التَّدقِيقِ يختَلِفُ حَسبَ طَبِيعَةِ هؤلَاءِ المَالِكِين، فَمِنهُم مَن يُسهِمُ فِي زِيَادَةِ أتعَابِ التّدقِيق، وَمِنهُم مَن يُسهِمُ فِي انخِفَاضِهَا، وَهذا يُمكِنُ أن يُفَسِّرَ أيضَاً هذِهِ النَّتِيجَة.

5- لَا يُوجَدُ أَثَرٌ ذو دِلَالَةٍ إحصَائِيَّةٍ لِنَوعِ القِطَاعِ (صَنَاعِيّ/خَدَمِيّ) عَلى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ وأتعَابِ التَّدقِيق؛ حَيثُ أظهَرَتِ الدِّرَاسَةُ عَدَمَ وُجُودِ اختِلَافَاتٍ جَوهَرِيَّةٍ فِي النَّتَائِجِ المُتَعَلِّقَةِ بِاختِبَارِ الفَرَضِيَّاتِ الأربعِ الأولَى، وَالتِي تَقِيسُ أَثَرَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، وَهذا يُؤَكِّدُ عَلَى أنّ نَوعَ القِطَاعِ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى العَلَاقَةِ بَينَ هَيكَلِ المُلكِيَّةِ وَأتعَابِ التَّدقِيق.

التَّوصِيَاتُ

بِناءً عَلَى مَا تَوَصَّلَتْ إليهِ الدِّرَاسَةُ مِن نَتَائِج، وَأمَلَا بتحسين جودَةِ التَّدقِيقِ وبالتالي جودَةِ التقارير المالية، وَالارتِقَاءِ بِمُستَوَى مِهنَةِ تَدقِيقِ الحِسَابَاتِ فِي الأردُنّ، يُوصِي البَاحِثَان بِمَا يَلِي:

- ضرورة أخذ هيكل الملكية بعين الاعتبار من قبل المشرعين عند اعداد تعليمات تتعلق بأتعاب التدقيق سواءً تتعلق بالحد الأدنى للاتعاب أو بآلية تحديد الأتعاب.
- يوصي الباحثان مكاتب تدقيق الحسابات في الاردن بضرورة أخذ هيكل الملكية بعين الاعتبار عند تحديد اتعاب التدقيق، حيث أن المكونات المختلفة لهيكل الملكية لها علاقات متباينة نوعاً ما مع أتعاب التدقيق.
- ضرُورَةُ تَحدِيدِ أتعَابِ التَّدقِيقِ وِفقَ أسُسٍ مَوضُوعِيَّة، وَالتَّأكُّدُ مِنَ التِزَامِ الشَّرِكَاتِ بِدَفعِ الحَدِّ الأدنَى لِأتعَابِ التَّدقِيق؛ فَقَد بَيَّنَتْ نَتَائِجُ الإحصَاءَاتِ الوَصفِيَّةِ فِي الدِّرَاسَةِ بِأنَّ العَدِيدَ مِنَ الشَّرِكَاتِ لَا تَلتَزِمُ بِالحَدِّ الأدنَى لِأتعَابِ التَّدقِيقِ الذِي نَصَّتْ عَلِيهِ تعليمات جَمعِيّة المُحَاسِبِينَ القَانُونِيِّين.
- ضرورة تشجيع التنوع في هيكل الملكية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة مختلفة لكل نوع من الملكية مع أتعاب التدقيق وبالتالي مع جودة التدقيق.
- ضَرُورَةُ تَبَنِّي سِيَاسَاتٍ تُشَجِّعُ الاستِثمَارالمُؤسَّسِي وذلك لِما له من دورٍ هامٍّ فِي تَحسِينِ جودَةِ التَّدقِيقِ.
- يُوصِي البَاحِثَان بِالمَزِيدِ مِنَ الدِّرَاسَاتِ وَالأبحَاثِ المُستَقبَلِيَّةِ للوُقُوفِ عَلَى دَورِ الحَاكِمِيَّةِ المُؤَسَّسِيَّةِ فِي أتعَابِ التَّدقِيق، وَذَلِكَ مِن خِلَالِ استِخدَامِ مُتَغَيِّرَاتٍ أخرَى لِهَيكَلِ المُلكِيَّة، وَمُتَغَيِّرَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِلَجنَةِ التَّدقِيقِ وَمَجلِسِ الإدَارَة، وَيُوصِيان كَذَلِكَ بِتَطبِيقِ هذهِ الدِّرَاسَةِ عَلَى القِطَاعِ المَالِيّ، وَالذِي تَمَّ استِبعَادُهُ مِنَ الدِّرَاسَة الحالية.

المراجع

المراجع العربية

أبو نصار، محمد حسين (1999). "العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة". مجلة دراسات (العلوم الإدارية). 26(2): 397-411.

جهماني، عمر (1999). "العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب مدقق الحسابات القانوني: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي". مجلة جامعة النجاح. 13(2): 494- 521.

حجازي، قتيبة فخري (2015). "أتعاب التدقيق الخارجي ومحدداتها وجودة تدقيق الحسابات: دليل من الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

الدوري، مرشد سامي (1993). "محددات أتعاب مدققي الحسابات في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الذنيبات، علي عبد القادر (2017). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق). الطبعة السادسة، عمان: دار وائل للنشر.

رمضان، عماد (2010). "أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الادارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني". المجلة المصرية للدراسات التجارية. 34(3): 155-179.

عجلوني، لما احمد (2006). "العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

العقيدات، هدى قاسم (2014). "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

عوض، طالب محمد (2000). مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية.

النوايسة محمد (2006). "العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجين في الأردن: دراسة ميدانية". المجلة الاردنية في إدارة الاعمال. 2(3): 390- 415.

المراجع العربية باللغة الأنجليزية:

Abu Nassr, M. H. (1999). "The Factors determining audit fees in Jordan from the view point of auditors and shareholding companies". ***Dirasat Journal (Administrative Sciences)***, 26(2): 397-411.

Jahmani, O. (1999). "The Factors affecting the certified public accountant's fees: a field study on shareholding companies listed in Amman stock market". ***Al-Najah University*** **Journal**, 13(2): 494-521.

Hijazi, Q. F. (2015). "External audit fees, their determinants and audit quality: evidence from Jordan". ***Unpublished Masters' Thesis,*** The University of Jordan, Amman, Jordan.

Aldori, M. S. (1993). "Determinants of external audit fees of Jordanian industrial shareholding companies: analytical study". ***Unpublished Masters' Thesis,*** The University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Thuneibat, A. (2017), **Auditing in light of the International Standards on Auditing: Theory and Practice**, Dar Wael, Amman, Jordan, 6th ed.

Ramadan, A. (2010). "Corporate governance mechanisms and managerial agency costs: applied study on the Jordanian market". ***Egyptian Journal for Commercial Studies***, 34(3): 155-179.

Ajlooni, L.A. (2006). Factors influencing audit fees: field study on shareholding companies listed on Amman Bourse, ***Unpublished Masters' Thesis,*** Yarmook University, Irbid, Jordan.

Al-Egadat, H. K. (2014). "The effect of applying corporate governance, internal control system effectiveness and ownership structure on profitability of shareholding companies listed on Amman Bourse, ***Unpublished Masters' Thesis,*** The University of Jordan, Amman, Jordan.

Awad, T. M. (2000). **Introduction to Slandered Economy**. Amman. The University of Jordan Press.

Alnawaisah, M. (2006). "Factors influencing audit quality from the view point of external auditors in Jordan: field study", ***Jordan Journal of Business Administration***. 2(3): 390-415.

المراجع الاجنبية

Adelopo, I., Jallow, K., and Scott, P. (2012). "Multiple large ownership structure, audit committee activity and audit fees: Evidence from the UK"**.** ***Journal of Applied Accounting Research***. 13(2): 100-121.

Ali, C. B., and Lesage, C. (2013). "Audit pricing and nature of controlling shareholders: Evidence from France". ***China Journal of Accounting Research***. 6(1): 21-34.

Alghamdi, M. and Rhodes, M. (2014). "Family Business Agency Problems, Ownership Concentration and Corporate Performance: Theory and Evidence from Saudi Arabia". ***Proceedings of 26th International Business Research Conference 7 - 8 April 2014***, .Imperial College. London. UK.

Al-Najjar, B. (2010). "Corporate governance and institutional ownership: evidence from Jordan". ***Corporate Governance:The international journal of business in society.*** 10(2):176-190.

Al-Saidi, M. 2013. "Ownership Concentration and Firm Performance: The Case of Kuwait". ***Jordan Journal of Business Administration***. 9 (4): 803-820.

Becker, C. L., DeFond, M. L., Jiambalvo, J., & Subramanyam, K. R. (1998). "The effect of audit quality on earnings management". ***Contemporary accounting research***, 15(1): 1-24.

Bortolon, P. M., Sarlo Neto, A., and Santos, T. B. (2013). "Audit costs and corporate governance". ***Revista Contabilidade &Finanças***. 24(61): 27-36.

Bushee, B. (1998). "The influence of institutional investors on myopic R&D investment behavior". ***The Accounting Review***. 73(3): 305–333.

Carcello, J. V., Hermanson, D. R., Neal, T. L., and Riley, R. A. (2002). "Board characteristics and audit fees". ***Contemporary accounting research.*** 19(3): 365-384.

Chan, P., Ezzamel, M., and Gwilliam, D. (1993). "Determinants of audit fees for quoted UK companies". ***Journal of Business Finance & Accounting***. 20(6): 765-786.

Chung, R., Firth, M., and Kim, J. B. (2002). "Institutional monitoring and opportunistic earnings management". ***Journal of Corporate Finance***. 8(1): 29–48.

Firth, M. (1985). "An analysis of audit fees and their determinants in New Zealand". ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***. 4(2): 23–37.

Francis, J. R., and Simon, D. T. (1987). "A test of audit pricing in the small-client segment of the US audit market". ***TheAccounting Review***. 62(1):145-157.

Francis, J. R., Maydew, E. L. and Sparks, H. C.(1999). "The role of Big 6 auditors in the credible reporting of accruals". ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***. 18(2): 17–34.

Gotti, G., Han, S., Higgs, J. L., and Kang, T. (2012). "Managerial Stock Ownership, Analyst Coverage, and Audit Fee". ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***. 27(3): 412-437.

Gul, F. A., Lynn, S. G., and Tsui, J. S. (2002). "Audit quality, management ownership, and the informativeness of accounting earnings". ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***. 17(1): 25-49.

Haddad, A. E., AlShattarat, W. K., AbuGhazaleh, N. M., and Nobanee, H. (2015). "The impact of ownership structure and family board domination on voluntary disclosure for Jordanian listed companies". ***Eurasian Business Review.*** 5(2): 203-234.

Hay, D., Knechel, W. R., and Ling, H. (2008). "Evidence on the impact of internal control and corporate governance on audit fees"**.** ***International Journal of Auditing***. 12(1): 9-24.

Hoitash, R., Markelevich, A., and Barragato, C.A. (2007). "Auditor fees and audit quality". ***Managerial Auditing Journal***. 22(8): 761-786.

Jensen, M. C., and Meckling, W. H. (1976). "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure". ***Journal of financial economics***. 3(4): 305-360.

Joshi, P. L., and Al-Bastaki, H. (2000). "Determinants of audit fees: evidence from the companies listed in Bahrain". ***International journal of auditing***. 4(2):129-138.

Kane, G. D., and Velury, U. (2004). "The role of institutional ownership in the market for auditing services: an empirical investigation". ***Journal of Business Research***. 57(9): 976-983.

Khan, A. R., Hossain, D. M., and Siddiqui, J. (2011). "Corporate ownership concentration and audit fees: The case of an emerging economy". ***Advances in Accounting.*** 27(1): 125-131.

Kumar, J. (2004). Does ownership structure influence firm value? Evidence from India'. ***The Journal of Entrepreneurial Finance and Business Ventures***. 9(2): 61-93.

Loukil, L. (2014). "Audit Committees and Audit Fees: An Empirical Study in Large French Listed Companies". ***Journal of Accounting, Business & Management***. 21(2):36-53.

Mitra, S., and Cready, W. M. (2005). "Institutional stock ownership, accrual management, and information environment. ***Journal of Accounting, Auditing & Financ.*** 20(3): 257-286.

Mitra, S., Hossain, M., and Deis, D. R. (2007). 'The empirical relationship between ownership characteristics and audit fees'. ***Review of***

Quantitative Finance and Accounting. 28(3): 257-285.

Morck, R., Shleifer, A., and Vishny, R. W. (1988). "Management ownership and market valuation: An empirical analysis". ***Journal of financial economics***. 20: 293-315.

Nelson, S. P., and Mohamed-Rusdi, N. F. (2015). "Ownership structures influence on audit fee". ***Journal of Accounting in Emerging Economies***. 5(4):457-478.

Niemi, L. (2005). "Audit effort and fees under concentrated client ownership: Evidence from four international audit firms". ***The international journal of accounting***. 40(4): 303-323.

Nikkinen, J., and Sahlstrom, P. (2004). "Does agency theory provide a general framework for audit pricing?". ***International Journal of Auditing***. 8 (3):253-262.

O'Sullivan, N. (2000). "The impact of board composition and ownership on audit quality:Evidence from large UK companies". ***TheBritish Accounting Review***. 32(4): 397-414.

Pong, C. M., and Whittington, G. 1994. "The determinants of audit fees: Some empirical models". ***Journal of Business Finance & Accounting***. 21(8): 1071-1095.

Simunic, D. A. (1980). "The pricing of audit services: Theory and evidence'. ***Journal of accounting research***. 18(1): 161-190.

Vafeas, N., and Waegelein, J. F. (2007). "The association between audit committees, compensation incentives, and corporate audit fees". ***Review of Quantitative Finance and Accounting***. 28(3): 241-255.

Warfield, T. D.,Wild, J. J., and Wild, K. L. (1995). "Managerial ownership, accounting choices, and informativeness of earnings". ***Journal of Accounting and Economics***. 20(1): 61–91.

Yin, L. C. (2011). "Association between Ownership Structures, Board Independence and Audit Fees in Hong Kong SAR". *Unpublished* ***Doctoral Dissertatio.*** Hong Kong Baptist University. Hong Kong.

Zureigat, Q.M. (2011). "The effect of ownership structure on audit quality: evidence from Jordan". ***International Journal of Business and Social Science***. 2(10): 38-46.

Effect of Ownership Structure on External Audit Fees: Evidence from Jordan

*Ja'afar Sulaiman Abuyahia, Ali Al- Thuneibat**

ABSTRACT

The objective of this study is to investigate the effect of ownership structure of industrial and service companies listed in Amman Stock Exchange on audit fees. To measure the structure of ownership, the researchers used four variables; namely, foreign ownership, institutional ownership, managerial ownership and ownership concentration.

To collect the data of the study, a sample of (86) companies listed in Amman Stock Exchange during the period from (2010) to (2014) was used. The sample consisted of 43 companies from the industrial sector and 43 companies from the service sector. Multiple regression analysis was used to analyze data and test the study hypotheses.

The findings of the study show that there is a positive effect of both foreign ownership and institutional ownership on audit fees. These results indicate that institutional shareholders and foreign entities may tend to demand high-quality audit services to ensure the reliability of financial statements prepared by the management, which increases the audit fees .The results also show that there is a negative relationship between managerial ownership and audit fees; that is, a higher amount of company's shares owned by the management will reduce the conflict of interests between the management and the owners and as a result, audit risks and fees will be reduced. Moreover, the results show that there is no statistically significant relationship between ownership concentration and audit fees.

Based on the results of the study, the researchers recommend that there is a need for specific and fair mechanisms to determine audit fees and to take the ownership structure into consideration. It is important to ensure the commitment of companies to pay the minimum audit wages and emphasize the necessity for disclosing audit fees in the annual reports.

Keywords: Ownership structure, External auditor fees, Amman Stock Exchange.

---

* .

Received on 7/9/2017 and Accepted for Publication on 20/7/2018.